نظام الانتخاب بالقائمة النسبية ومدى ملاءمته للواقع اليمني

الدكتور/ عبدالرشيد عبدالحافظ عبدالواسع
كلية الشريعة والقانون - جامعة صنعاء
الجمهورية اليمنية

ملخص:

يتناول هذا البحث دراسة نظام الانتخاب بالقائمة النسبية وبيان مدى ملاءمته لظروف الواقع اليمني في العصر الراهن، وذلك من خلال فصول ثلاثة: خُصِّص الفصل الأول لدراسة أنواع النظم الانتخابية بصورة موجزة، وجُعل الفصل الثاني لدراسة نظام الانتخاب بالقائمة النسبية بشيء من التفصيل، ثم تم في الفصل الثالث بيان مدى ملاءمة نظام الانتخاب بالقائمة النسبية للواقع اليمني في ظروفه الراهنة.

المقدمة:

للنظام الانتخابي دور بالغ الأهمية في التأثير على سير الانتخابات وتحديد نتائجها، بل وفي التأثير على جوانب سياسية واجتماعية أخرى في المجتمع، ومع ذلك فالملاحظ من تجارب مختلفة في بلدان عدة، وعلى نحو خاص في البلدان التي لم تترسخ فيها قواعد النهج السياسي الديمقراطي؛ غياب الوعي الكافي بخطورة أمر اختيار النظام الانتخابي، حيث لا ينظر إلى عملية اختيار النظام الانتخابي إلا من زاوية مصلحية ضيقة هي مدى قدرة هذا النظام على خدمة مصالح الطرف السياسي الذي يتولى مهمة اختيار النظام؛ فلا يتم اختيار النظام الانتخابي وفقاً لمتطلبات الحاجة الاجتماعية والوطنية، وإنما لغرض تلبية المصلحة الحزبية الضيقة للقوى التي تضطلع بمهمة الاختيار.

وقد تعددت الأنظمة الانتخابية في العصر الراهن، ولكل منها تطبيقاتها في البلدان المختلفة، ولا يمكن القول للوهلة الأولى إن هناك نظاماً انتخابياً معيناً يفضل نظاماً آخر بصورة مطلقة، بل ما يمكن قوله إن نظاماً ما قد يكون أكثر ملاءمة من غيره لهذا الواقع أو ذاك.

وفي اليمن ظل نظام الفائز الأول، هو النظام المطبق في كل الدورات الانتخابية التي أُجريت منذ قيام دولة الوحدة عام ١٩٩٠ وحتى الآن، إلا أنه منذ بضع سنوات بدأت أصوات عديدة من بين السياسيين والقانونيين تتبنى الدعوة إلى استبدال نظام

القائمة النسبية بنظام الفائز الأول المطبق حالياً، أملاً في إصلاح انتخابي على طريق الإصلاح السياسي بصورة عامة. وتحاول هذه الدراسة بيان مدى ملاءمة نظام القائمة النسبية لواقع البلاد، في ظل ظروفها الراهنة.

وتتكون الدراسة من ثلاثة فصول: تناول الفصل الأول منها بيان أشكال النظم الانتخابية بإيجاز، وخُصِّص الفصل الثاني لدراسة نظام القائمة النسبية بشيء من التفصيل، ثم جُعل الفصل الثالث لدراسة مدى ملاءمة نظام القائمة النسبية لظروف الواقع اليمني.

الفصل الأول
أشكال النظم الانتخابية

النظام الانتخابي هو مجموعة القواعد التي تحدد: أسلوب ممارسة الناخب لحقه في الاقتراع، وكيفية ترجمة الأصوات إلى مقاعد، وحجم الدائرة الانتخابية. حيث يتناول النظام الانتخابي بصورة أساسية ثلاثة أمور: الأمر الأول هو: أسلوب الاقتراع (أي هل يقوم الناخب بالتصويت لمرشح واحد أم لقائمة تتكون من عدد من المرشحين) والثاني: كيفية احتساب الأصوات التي تم الإدلاء بها في الانتخابات، وترجمتها إلى مقاعد (أي هل يتم مثلاً الأخذ بنظام الفائز بالأغلبية، أم يراعى التمثيل النسبي للأصوات مع المقاعد) والثالث: نطاق الدائرة الانتخابية وعدد ممثليها (أي هل يتم تقسيم الدولة إلى دوائر انتخابية صغيرة يكون لكل منها ممثل واحد، أم تقسم إلى دوائر أكبر يمثلها عدد من النواب، أم تكون الدولة كلها دائرة انتخابية واحدة).

وفي عصرنا الحاضر توجد عشرات من النظم الانتخابية المطبقة في البلدان المختلفة، يمكن تصنيفها في ثلاث عائلات رئيسية هي: عائلة نُظم الأغلبية، وعائلة نُظم التمثيل النسبي، وعائلة النظم المختلطة. وتتفرع عن هذه العائلات الثلاث نُظم عديدة لا حصر لها، حيث يمكن لأي دولة أن تقوم بتعديل أي نظام بما يتوافق مع ظروفها واحتياجاتها[1]، وإلى جانب هذه العائلات الرئيسية الثلاث توجد مجموعة أخرى من النظم يصعب تصنيفها في إطار أي من هذه العائلات. وسنتطرق إلى هذه النظم بإيجاز في المباحث التالية.

المبحث الأول: نُظم الأغلبية.

المبحث الثاني: نُظم التمثيل النسبي.

المبحث الثالث: النظم المختلطة.

المبحث الرابع: نُظم انتخابية أخرى.

(١) انظر أندرو رينولدز وآخرين، أشكال النظم الانتخابية، تعريب أيمن أيوب، المؤسسة الدولية للديمقراطية والانتخابات، ٢٠٠٧، ص ١٧.

المبحث الأول
نُظم الأغلبية

يقصد بنُظم الأغلبية: النظم الانتخابية التي يتم بموجبها اعتبار المرشح (أو القائمة) فائزاً بحصوله على أغلب أصوات الناخبين (سواء اشتُرِط الحصول على الأغلبية المطلقة أم لا).

وهناك خمسة أنواع لنظم الأغلبية هي: نظام الفائز الأول، ونظام الكتلة، ونظام الكتلة الحزبية، ونظام الجولتين، ونظام الصوت البديل.

١ – نظام الفائز الأول: First Past the Post (FPTP)

يقصد بنظام الفائز الأول: النظام الانتخابي الذي تتم فيه الانتخابات على أساس دوائر انتخابية فردية، ويعتبر المرشح في هذه الدائرة فائزاً بحصوله على أعلى الأصوات بين المرشحين في الدائرة، دون اشتراط حصوله على الأغلبية المطلقة.

ومن مزايا هذا النظام(١):

١ – سهولة تطبيقه، حيث لا يحتاج الناخب سوى التأشير أمام اسم أو رمز أو صورة المرشح، بالإضافة إلى أن عملية فرز الأصوات تكون سهلة ويسيرة.

٢ – يتيح هذا النظام للناخب فرصة التعرف على المرشح عن قرب، وإقامة الصِّلات المباشرة معه، فيكون الاختيار عن معرفة حقيقية للمرشح، كما يمكن للناخب أن يحاسب ويعاقب المرشح بعدم التصويت له في الدورة القادمة إذا لم يفِ بوعوده التي قدَّمها في الدورة السابقة.

٣ – يفرز حكومات قوية ومتماسكة، حيث يؤدي في الغالب إلى فوز أحد الحزبين الكبيرين في البلاد بأغلبية تمكنه من تشكيل الحكومة، دون أن يكون مضطراً إلى الدخول في مساومات مع أحزاب أخرى صغيرة لتشكيل حكومة ائتلافية.

٤ – يفرز هذا النظام معارضة برلمانية قوية قادرة على القيام بدور فعَّال في مراقبة الحكومة وتقديم نفسها كبديل حقيقي للحزب الحاكم.

٥ – يمكن لهذا النظام أن يسهم في خلق اصطفاف وطني يشمل العديد من الفئات الاجتماعية، خاصة عندما يقتسم العمل السياسي حزبان كبيران، ولا يكون أمام الناشطين السياسيين والناخبين من خيار سوى الالتجاء إلى أحد هذين الحزبين

(١) انظر: المرجع السابق، ص ٥٤-٥٥.

الكبيرين، فهو يشجع الأحزاب على أن تمد نشاطها ليشمل نطاقاً أوسع من الفئات الاجتماعية المختلفة.

٦ – يمنح هذا النظام الفرصة للأفراد المستقلين لدخول البرلمان، وقد يكون من هؤلاء الأفراد عناصر كفأة ومؤثِّرة غير مستوعَبَة في الأحزاب السياسية القائمة.

٧ – يحول هذا النظام بين الأحزاب المتطرفة ودخول البرلمان، حيث لن تتمكن هذه الأحزاب من الفوز إلا إذا كان أنصارها يتجمعون في دائرة انتخابية واحدة.

ومن عيوب هذا النظام[١]:

١ – مجافاته العدالة في ترجمة الأصوات إلى مقاعد، حيث يمكن أن يمنح هذا النظام بعض الأحزاب مقاعد تفوق كثيراً نسبة الأصوات التي حصلت عليها، ويمنح في نفس الوقت أحزاباً أخرى مقاعد أقل من نسبة الأصوات التي حصلت عليها، والأمثلة على ذلك كثيرة في العديد من الدول، فمثلاً في الانتخابات اليمنية الأخيرة عام ٢٠٠٣ حصل الحزب الحاكم على نسبة من المقاعد تساوي ٧٦٪ من مقاعد مجلس النواب مقابل حصوله على ٥٧،٨٪ فقط من الأصوات[٢]. وفي ليسوتو في انتخابات عام ١٩٩٨ حصل حزب باسوتو الوطني على ١٪ فقط من المقاعد مقابل حصوله على ٢٤٪ من الأصوات[٣]. وبالإضافة إلى ذلك فإن هذا النظام يسمح بوجود التفاوت الكبير في قوة الصوت المعطى من دائرة إلى أخرى، وهو ما يجافي العدالة، فمثلاً في الانتخابات البرلمانية اليمنية التي أجريت عام ٢٠٠٣ فاز ممثل الدائرة (١٦٣) بحصوله على ٣٨٢٤٠ صوتاً، وفاز ممثل الدائرة (٢٧٤) مقابل حصوله على ١٢١٠ أصوات فقط[٤].

٢ – يترتب على هذا النظام إهدار أعداد كبيرة من أصوات الناخبين، وقد يكون لذلك

---

(١) المرجع السابق، ص ٥٥-٥٦؛ عبدو سعد وعلي مقلد وعصام نعمة إسماعيل، النظم الانتخابية، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، ط١، ٢٠٠٥، ص ٢٠٢-٢٠٦؛ د. علي الصاوي وكريم السيد، النظم الانتخابية في البلاد العربية، في: النظم الانتخابية بين مصر والعالم، مجموعة بحوث من إصدار كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، تحرير د. عالية المهدي ود. محمد مصطفى كمال، ٢٠٠٣، ص ١٠٤.

(٢) محمد حسين الفرح، انتخابات اليمن البرلمانية والرئاسية متعددة الأحزاب، مركز عبادي للدراسات والنشر، صنعاء، ط١، ٢٠٠٥، ص ٢٨٨، ص ٢٩٢.

(٣) أندرو رينولدز وآخرون، مرجع سابق، ص ٥٥.

(٤) انظر: فيصل سلطان الصوفي، الانتخابات النيابية، أرقام ودلالات، كتاب الميثاق رقم ٣، الصادر عن صحيفة الميثاق، ٢٠٠٣، ص١٣١، ١٣٦.

انعكاسات سلبية خطيرة، يسببها الشعور بالإحباط لدى الأحزاب الصغيرة وناخبيها، الذين تهدر أصواتهم لتستولي الأحزاب الكبرى على المقاعد التي توازي هذه الأصوات، وهذا الشعور بالإحباط قد يدفع البعض إلى البحث عن أساليب أخرى غير ديمقراطية لإشباع حاجاتهم إلى المشاركة السياسية.

٣ – يجعل هذا النظام النائب الفائز أسير دائرته الانتخابية، وكل همِّه مصالح دائرته فقط ليضمن وصوله إلى البرلمان مرة أخرى في الدورة القادمة، وقد يكون ذلك على حساب أداء دوره الحقيقي كنائب عن الشعب كله.

٤ – يقلص هذا النظام من فرص وجود تمثيل مناسب للمرأة في البرلمانات، حيث لا تخاطر الأحزاب السياسية بترشيح النساء خوفاً من قلة فرصهن في الفوز مقابل المرشحين الذكور.

٥ – يقلل من فرص حصول الأقليات على تمثيل مناسب لها.

٦ – لا يتيح هذا النظام للأحزاب السياسية حرية كاملة في اختيار الكفاءات المناسبة للعمل البرلماني، بل تظل خاضعة لضغوط الوجاهات والثقل العصبوي أو المالي للمرشح، وعوامل أخرى.

٧ – يسهِّل هذا النظام الرشوة الانتخابية، سواء من جانب ذوي الأموال أو من جانب السلطة، نتيجة لصغر الدائرة الانتخابية.

٨ – يسمح هذا النظام بالتلاعب في نتائج الانتخابات عن طريق التلاعب بحدود الدوائر الانتخابية وفقاً لمصالح الحزب الحاكم.

وهذا النظام هو المطبق في المملكة المتحدة، وفي كثير من الدول التي كانت تاريخياً تحت تأثير بريطانيا، مثل: كندا، والهند، والولايات المتحدة الأمريكية(١). ومن الدول التي تعتمد نظام الفائز الأول في العصر الراهن: اليمن، عمان، ماليزيا، بنغلاديش، نيبال، ملاوي، زامبيا، زيمبابوي، نيجيريا، كوتديفوار، كينيا، أوغندا، ليبيريا، إثيوبيا، تنزانيا، غانا، بوتسوانا، غرينادا، غامبيا، جامايكا، بورما، برمودا، جزر البهاما، جزر كوك، جزر سليمان، سوازيلند، ترينيداد وتوباغو، الدومينيك.

٢ – نظام تصويت الكتلة: Block Vote (BV)

يقصد بنظام تصويت الكتلة: النظام الانتخابي الذي يتم بموجبه تقسيم الدولة إلى عدة دوائر كبيرة نسبياً، بحيث تُمثَّل كل دائرة بعدد معيّن من النواب، ويكون لكل

(١) أندرو رينولدز وآخرون، مرجع سابق، ص ٥٣.

ناخب عدد من الأصوات يماثل عدد المقاعد المخصصة للدائرة، فبدلاً من أن يصوِّت الناخب لمرشح واحد كما في الدائرة الفردية، يصوت هنا لعدد من المرشحين في هذه الدائرة الأوسع، المتعددة المقاعد.

وفي أغلب الدول التي تطبق نظام تصويت الكتلة، يكون متاحاً للناخب منح ما يراه من الأصوات في حدود المقاعد المخصصة للدائرة، أي يمكنه أن يصوت لصالح العدد المخصص للدائرة من المقاعد جميعاً أو يكتفي بالتصويت لعدد أقل من ذلك(١).

ومن مزايا هذا النظام(٢): أنه يتيح المجال لتقسيم البلاد إلى دوائر انتخابية متعادلة نسبياً، كما أنه يتيح للناخب حرية أكبر في التصويت فلا يلزمه بقائمة محددة، وهو لذلك يحفز الأحزاب السياسية على أن تكون أكثر فاعلية وتنظيماً؛ لتواجه الواقع الذي يفرضه هذا النظام، فهو لا يناسب إلا الأحزاب القوية والمتماسكة والمنظمة.

ومن عيوبه: أنه يؤدي إلى نفس الخلل الذي يصاحب نظام الفائز الأول من حيث عدم العدالة في التناسب بين الأصوات والمقاعد، بل إن هذا النظام يضخم من هذه الاختلالات بصورة أكبر من نظام الفائز الأول، وبالذات عند وجود أحزاب كبيرة ترشح لجميع المقاعد في الدائرة الانتخابية، ومن ثم يمكن أن تقصي كل المرشحين الآخرين في هذه الدائرة. ومن مساوئ هذا النظام أيضاً أنه يسهم في إيجاد تنافس بين مرشحي الحزب الواحد بسبب إتاحته الفرصة للناخب أن يختار المرشحين كأفراد.

ومن البلدان التي تطبق نظام تصويت الكتلة: الكويت، سوريا، لبنان، فلسطين، جزر المالديف، جزر فوكلاند، غيرنسي، جيرسي، جزر كايمان، لاوس، موريشيوس، سانتهيلانة، تونغا، توفالو.

٣ – نظام تصويت الكتلة الحزبية: Party Block Vote (PBV)

يقصد بنظام تصويت الكتلة الحزبية: النظام الانتخابي الذي يتم بموجبه تقسيم الدولة إلى دوائر انتخابية كبيرة نسبياً، لكل منها عدد معين من المقاعد، ويكون لكل ناخب صوت واحد يختار به إحدى القوائم الحزبية المغلقة المتنافسة في الدائرة. والحزب الذي تحصل قائمته على أعلى الأصوات يكون هو الفائز بجميع مقاعد الدائرة، ولا يلزم لفوز القائمة في هذا النظام حصولها على الأغلبية المطلقة من الأصوات الصحيحة للناخبين(٣).

---

(١) المرجع السابق، ص ٦٤.
(٢) المرجع السابق، ص ٦٤-٦٥.
(٣) المرجع السابق، ص ٦٩.

ويتميز هذا النظام بسهولة تطبيقه، كما أنه يتيح للأحزاب السياسية أن تقوم بترشيح كفاءات وعناصر متنوعة تغطي التنوع الاجتماعي القائم، بل قد يفرض القانون الانتخابي في بعض الدول هذا التنوع كما في سنغافورة مثلاً؛ حيث يجب على كل قائمة حزبية أن تضم مرشحاً واحداً على الأقل من كل من المالاوي أو الهنود أو أية أقلية أخرى. أما عيوب هذا النظام فهي نفس عيوب نظام الفائز الأول، وأهمها ما تؤدي إليه من عدم العدالة في التناسب بين الأصوات التي حصلت عليها قوائم الأحزاب والمقاعد التي فازت بها(١).

ويطبق هذا النظام في: سنغافورة، جيبوتي، الكاميرون.

٤ – نظام الجولتين: Two-Round System (TRS)

يقصد بنظام الجولتين: النظام الانتخابي الذي يتم بموجبه إجراء الانتخابات من خلال جولتين، تفصل بينهما فترة زمنية قصيرة، تكون في الغالب أسبوعاً أو أسبوعين.

وتكون الحاجة إلى إجراء جولة ثانية من الانتخابات عندما يُشترط لفوز المرشح أو القائمة الحصول على نسبة معينة من الأصوات، كأن يُشترط الحصول على الأغلبية المطلقة من الأصوات الصحيحة للناخبين. ففي هذا النظام إذا حصل المرشح أو القائمة على الأغلبية المطلوبة تتم الانتخابات في الدائرة من الجولة الأولى، أما عند عدم الحصول على الأغلبية المطلوبة يتم إجراء جولة ثانية من الانتخاب.

وهناك عدة طرق يتم على أساسها إجراء انتخابات الجولة الثانية، أكثرها شيوعاً أن يجرى الانتخاب في الجولة الثانية بين المرشَّحَين الحاصلَين (أو القائمتين الحاصلتين) على أعلى الأصوات في الجولة الأولى من الانتخابات. ولا شك أن أحد هذين المرشحين (أو إحدى القائمتين) سيحصل على الأغلبية المطلقة من الأصوات في هذه الجولة الثانية.

ومن الطرق الأخرى لإجراء انتخابات الجولة الثانية، ما هو موجود في فرنسا، حيث يحق لأي مرشح حصل على نسبة ١٢،٥٪ من الأصوات في الجولة الأولى الدخول في انتخابات الجولة الثانية، ومن ثم يمكن أن يكون عدد هؤلاء المرشحين في الجولة الثانية أكثر من اثنين، وحينئذ لا يُشترط حصول الفائز على الأغلبية المطلقة، بل يكفي حصوله على أعلى الأصوات.

---

(١) المرجع السابق، ص ٦٩.

ومن مزايا نظام الجولتين أنه يسمح للناخب بفرصة أخرى؛ إما لتثبيت مرشحه أو للتحول نحو مرشح آخر، ثم أنه يحل مشكلة انقسام الأصوات بين الأحزاب المتقاربة في التوجُّهات، ومن مزاياه أيضاً أنه يحفز على التلاقي والائتلاف بين المرشحين الذين سيدخلون الجولة الثانية والمرشحين الآخرين لكسب أنصار المرشحين الذين خرجوا في الجولة الأولى. ومن عيوبه أنه يحمل نفس عيوب نظام الفائز الأول من عدم تحقيق التناسبية، وقد تكون عدم التناسبية أكبر في الجولة الثانية. ومن عيوبه أيضاً ما يسببه من أعباء وتكلفة مادية وعناء إجراء الجولة الثانية في فترة زمنية قصيرة بعد الانتهاء من الجولة الأولى، وما يؤدي إليه من تأخير إعلان النتائج النهائية، كما يكلف الناخب عبء الخروج مرة أخرى للاقتراع وهو ما قد يتسبب في عزوف البعض عن المشاركة في الجولة الثانية(١).

ومن الدول التي تطبق هذا النظام: فرنسا، مصر، البحرين، موريتانيا، إيران، كوريا الشمالية، منغوليا، كوبا، هايتي، بيلاروسيا، قرغيزستان، تركمانستان، أوزبكستان، فيتنام، جمهورية أفريقيا الوسطى، الكونغو (برازافيل)، توجو، الجابون، جزر القمر، مالي.

٥ – نظام الصوت البديل: Alternative Vote (AV)

يقصد بنظام الصوت البديل أو نظام الاقتراع التفضيلي: النظام الانتخابي الذي يسمح للناخب بترتيب أفضليته للمرشحين في الدوائر الفردية وليس مجرد اختياره لمرشح واحد فقط. ففي ظل هذا النظام يقوم الناخب بترتيب المرشحين – بحسب الأفضلية لديه – بأرقام متتالية يضعها أمام اسم كل منهم. فيضع الرقم (١) أمام أفضل مرشحيه، والرقم (٢) أمام اختياره الثاني، والرقم (٣) أمام اختياره الثالث ... وهكذا. ولا يتحتم وفقاً لهذا النظام إلزام الناخب بإعطاء تفضيلاته لكل المرشحين.

ويعتبر المرشح فائزاً إذا حصل على الأغلبية المطلقة من الأصوات التي كان فيها مرشحاً أولاً، أما إذا لم يحصل أي من المرشحين على الأغلبية المطلقة يتم استبعاد المرشح الحاصل على أقل عدد من الأصوات، ويتم فحص الأوراق التي كان فيها مرشحاً أولاً (أي حصل فيها على أول رقم تفضيلي) ثم ينظر في التفضيل الثاني في هذه الأوراق، ويتم حصرها وإضافتها لصالح كل من المرشحين المتبقين، فإذا حصل أحد المرشحين على الأغلبية المطلقة يعلن فوزه بالمقعد، أما إذا لم يحصل

(١) المرجع السابق، ص ٧٧؛ عبدو سعد وآخرون، مرجع سابق، ص ٢١٦.

أحدهم على الأغلبية المطلقة فيتم استبعاد المرشح الحاصل على أدنى الأصوات بعد العملية السابقة، ويتم تكرار العملية حتى يحصل أحد المرشحين على الأغلبية المطلقة(١).

مثال توضيحي: نفترض أن عدد الأصوات الصحيحة التي شاركت في الانتخابات في الدائرة كانت ٣٠،٠٠٠ صوت، وتنافس في هذه الانتخابات أربعة مرشحين، حصل كل منهم على الأصوات التالية كمرشح أول: المرشح (أ) ١٢,٠٠٠٢ صوت، والمرشح (ب) ١٠,٠٠٠٠ صوت، والمرشح (ج) ٤,٥٠٠ صوت، والمرشح (د) ٣,٥٠٠ صوت. أي أن أياً منهم لم يحصل على الأغلبية المطلقة من الأصوات. وفي هذه الحالة يتم استبعاد المرشح الرابع (د) الحاصل على أقل عدد من الأصوات، ويتم النظر في التفضيل الثاني في الأوراق التي كان فيها مرشحاً أول، ثم يتم إضافتها إلى أصوات المرشحين الآخرين المتبقين. ولنفترض أن الناخبين كانوا قد منحوا المرشحين الآخرين أصواتاً كمرشحين تفضيليين في المرتبة الثانية بعد المرشح الرابع على النحو التالي: المرشح (أ) ٣,٠٥٠ صوت، المرشح (ب) ١٠٠ صوت، المرشح (ج) ١٠٠ صوت، فإذا أضفنا هذه الأصوات إلى النتائج الأولى تصبح النتائج على النحو التالي:

- المرشح (أ) : ١٢,٠٠٠ + ٣,٠٥٠ = ١٥,٠٥٠ صوتاً.
- المرشح (ب) ١٠,٠٠٠ + ١٠٠ = ١٠,١٠٠ صوت.
- المرشح (ج) ٤,٥٠٠ + ١٠٠ = ٤,٦٠٠ صوت.

وبذلك يفوز المرشح (أ) لحصوله على الأغلبية المطلقة من الأصوات.

ومن مزايا هذا النظام أنه يجبر المرشحين على التعاون مع مرشحين آخرين قد يكونوا مفضلين لدى ناخبين آخرين، ومن ثم فهو يحفز المرشحين والأحزاب السياسية على الطرح الوسطي المعتدل وغير المتطرف أو الطائفي أوالمناطقي، أي الطرح الذي لا يخاطب الأنصار فقط ولكن أيضاً من هم قريبون لهم. ومن عيوبه صعوبة تطبيقه وما يتطلبه من إجراءات معقدة في فرز الأصوات، وبالإضافة إلى ذلك فإنه قد يؤدي إلى نتائج غير تناسبية مثل نظام الفائز الأول(٢).

ويطبق هذا النظام في كل من: أستراليا، فيجي، بابواغينيا الجديدة.

---

(١) أندرو رينولدز وآخرون، ص ٦٩-٧١؛ عبدو سعد، ص ٢١٨-٢١٩.

(٢) انظر: أندرو رينولدز وآخرين، مرجع سابق، ص ٧١-٧٢؛ عبدو سعد وآخرين، مرجع سابق، ص ٣٢١.

المبحث الثاني
نُظم التمثيل النسبي

يقصد بنظم التمثيل النسبي: الأنظمة الانتخابية التي تهدف إلى تحقيق التناسب بين الأصوات التي يتم إعطاؤها في الانتخابات وبين المقاعد الفائزة بهذه الأصوات. فمثلاً، في نظام التمثيل النسبي من خلال القوائم الحزبية، ينبغي أن تحصل القائمة الحزبية على عدد من المقاعد تتناسب مع عدد الأصوات التي حصلت عليها هذه القائمة. أي أنه إذا حصلت قائمة معينة على ٧٠٪ من الأصوات فينبغي أن تحصل على ٧٠٪ من المقاعد التي يتم التنافس عليها، وإذا حصلت قائمة على ٣٠٪ من الأصوات فينبغي أن تحصل على ٣٠٪ من المقاعد.

وهناك نوعان بارزان لأنظمة التمثيل النسبي: نظام القائمة النسبية، ونظام الصوت الواحد المتحول. ونتناول هنا نظام الصوت المتحول، أما نظام القائمة النسبية فسنتناوله بشكل مفصَّل في الفصل الثاني من هذه الدراسة.

نظام الصوت الواحد المتحول: Single Transferable Vote (STV)

نظام الصوت الواحد المتحول: هو أحد أنظمة التمثيل النسبي الذي لا يزال تطبيقه محصوراً في عدد محدود من الدول، وقد ابتكر هذا النظام في القرن التاسع عشر كل من توماس هاري في بريطانيا، وكارل أندراي في الدانمارك، كل على حدة(١).

وكأحد أنظمة التمثيل النسبي فهو يُستخدم في إطار دوائر انتخابية متعددة المقاعد.

وفي هذا النظام يقوم الناخب بترتيب المرشحين على ورقة الاقتراع بحسب الأفضلية لديه، من خلال أرقام متسلسلة، كما في نظام الصوت البديل، وفي الغالب تكون عملية الترتيب اختيارية، بمعنى أن الناخب ليس ملزماً بترتيب كافة المرشحين، ويمكن له أن يختار مرشحاً واحداً فقط(٢).

ويتم تحديد المرشحين الفائزين في هذا النظام وفقاً للخطوات التالية:

١ – يتم تحديد حصة أو حاصل انتخابي ينبغي على المرشح الوصول إليه ليعتبر فائزاً. ويتم احتساب هذا الحاصل الانتخابي من خلال المعادلة التالية:

(١) أندرو رينولدز وآخرون، مرجع سابق، ص ٩٩.
(٢) المرجع السابق، ص ١٠٠؛ عبدو سعد وآخرون، مرجع سابق، ص ٢٣٦.

$$\text{الحاصل الانتخابي (الحصة)} = \frac{\text{عدد الأصوات الصحيحة في الدائرة}}{\text{عدد المقاعد} + ١} + ١$$

٢ – يتم تجميع أوراق الاقتراع لكل مرشح على حدة، (أي الأوراق التي كان المرشح هو صاحب الأفضلية الأولى فيها) أي رقم (١) في الترتيب.

٣ – يتم جمع الأفضليات الأولى لكل مرشح. والمرشح الذي يصل إلى الحاصل الانتخابي أو يتجاوزه يعتبر فائزاً.

٤ – يتم بعد ذلك إحصاء الأفضليات الثانية التي سجلها الناخبون في ورقة الاقتراع الخاصة بالفائز، ويحتسب نصيب كل من المرشحين المتبقين في هذه التفضيلات.

٥ – يتم بعد ذلك توزيع الأصوات الزائدة لدى المرشح الفائز على المرشحين المتبقين؛ استناداً إلى نسبة الأصوات التي حصل عليها كل منهم – كمرشح ثاني – من عدد الأصوات التي حصل عليها المرشح الفائز، على النحو الذي سنراه في المثال القادم.

٦ – تتم إضافة الأصوات بعد ذلك إلى كل مرشح، فإذا وصل أي منهم إلى الحاصل الانتخابي أو تجاوزه يعتبر فائزاً، ويتم تكرار العملية مرة أخرى حتى الانتهاء من احتساب كل المقاعد، أما إذا لم يصل أيٌّ من المرشحين إلى الحاصل الانتخابي؛ فيتم استبعاد المرشح الحاصل على أدنى الأصوات بعد آخر عملية، وتضاف الأصوات التفضيلية الثانية في ورقته كاملة إلى بقية المرشحين بحسب استحقاق كل منهم.

وللتوضيح: نفترض على سبيل المثال أن دائرة انتخابية مخصص لها أربعة مقاعد، وفيها خمسة مرشحين، حصل كل منهم على الأصوات التالية: المرشح (أ) ٣٦ صوتاً، والمرشح (ب) ١٩ صوتاً، والمرشح (ج) ١٧ صوتاً، والمرشح (د) ١٣ صوتاً، والمرشح (هـ) ١٥ صوتاً.

فنقوم أولاً باحتساب الحاصل الانتخابي على النحو التالي:

$$\text{الحاصل الانتخابي (الحصة)} = \frac{١٠٠}{١ + ٤} + ١ = ٢١$$

وحيث إن المرشح (أ) قد حصل على أكثر من ٢١ صوتاً، فيعتبر فائزاً، ولكن بقي لديه ١٦ صوتاً زائداً، وهذه الأصوات الزائدة تُحَوَّل إلى المرشحين الآخرين ذوي الأفضلية الثانية في أوراق الانتخاب التي كان فيها هذا الفائز مرشحاً أولاً.

فمثلاً إذا كانت الأفضلية الثانية في ورقة المرشح الفائز قد وزعت بين المرشحين المتبقين على النحو التالي: المرشح (ب) ١٨ صوتاً، والمرشح (ج) ٤

أصوات، والمرشح (د) ١١ صوتاً، والمرشح (هـ) ٣ أصوات؛ فإن تلك الأصوات الـ ١٦ الزائدة لدى المرشح الفائز توزع بنسبتها من هذه الأصوات على النحو التالي:

المرشح	الأصوات بحسب الأفضلية الثانية	نسبتها من أصوات الفائز كلها الـ (٣٦)	عدد الأصوات من الـ (١٦) صوتاً الزائدة
(ب)	١٨	٪٥٠	٨
(ج)	٤	٪١١,١١	٢ = ١,٧٧
(د)	١١	٪٣٠,٥٥	٥ = ٤,٨٨
(هـ)	٣	٪٨,٤	١ = ١,٣٤

وعند إضافة هذه الأصوات إلى أصوات المرشحين، تكون النتيجة على النحو التالي:

- المرشح (ب) = ١٩ + ٨ = ٢٧ صوتاً.
- المرشح (ج) = ١٧ + ٢ = ١٩ صوتاً.
- المرشح (د) = ١٣ + ٥ = ١٨ صوتاً.
- المرشح (هـ) = ١٥ + ١ = ١٦ صوتاً.

وبهذه النتيجة يفوز المرشح (ب) فقط لتجاوزه الحاصل الانتخابي المحدد بـ (٢١) صوتاً، ونقوم بعد ذلك بتكرار نفس العملية لملء المقعدين المتبقين، معتمدين على نتيجة المرشح الفائز أخيراً.

ومن مزايا هذا النظام أنه يسمح للناخب بالاختيار بين قوائم الأحزاب وأيضاً بين المرشحين في تلك القوائم، كما أنه يحقق درجة جيدة من التناسبية، وبالإضافة إلى ذلك فهو يتيح للمستقلين فرص الفوز. ومن عيوبه أنه نظام صعب ومعقد ويتطلب درجة عالية من الوعي والقدرة على القراءة والكتابة لدى الناخب، ويتطلب كفاءة عالية لدى الإدارة الانتخابية بسبب إجراءاته المعقدة، ولا يسمح بفرز الأصوات في مراكز الاقتراع، وهو ما قد يشوِّش على نزاهة الانتخابات، ومن عيوبه أيضاً أنه قد يؤدي إلى انقسامات داخلية في الأحزاب حيث سيتنافس أعضاء الحزب فيما بينهم إلى جانب المنافسة مع المرشحين الآخرين من الأحزاب الأخرى[١].

ومن الدول التي تعتمد هذا النظام: ايرلندا، ومالطا.

(١) انظر: أندرو رينولدز وآخرين، مرجع سابق، ص ١٠٥-١٠٦؛ عبدو سعد وآخرين، مرجع سابق، ص ٢٣٨.

المبحث الثالث
النظم المختلطة

يقصد بالنظم المختلطة: النظم الانتخابية التي تقوم على الجمع بين نظامين انتخابين مختلفين. حيث يتم مثلاً الجمع بين أحد نظم الأغلبية وأحد نظم التمثيل النسبي. وهناك صورتان لهذه النظم المختلطة: الصورة الأولى: نظام تناسب العضوية المختلطة، والصورة الثانية: النظم المتوازية.

وفي نظام تناسب العضوية المختلطة ترتبط نتائج الانتخابات بكلا النظامين بعضهما ببعض، حيث يتم توزيع المقاعد الفائزة وفق نظام القائمة النسبية بعد احتساب المقاعد الفردية، لتحقيق التناسب بين المقاعد والأصوات – كما سنرى – أما في نظم الانتخاب المتوازي فينفصل النظامان عن بعضهما البعض بشكل كامل ويعملان بشكل مستقل تماماً، فلا يستند توزيع المقاعد في أي منهما على ما يحصل في النظام الآخر(١).

١ – نظام تناسب العضوية المختلطة: Mixed Member proportional (MMP)

نظام تناسب العضوية المختلطة، هو النظام الانتخابي الذي يتم بموجبه انتخاب نسبة من أعضاء المجلس النيابي من خلال نظام الفائز الأول، والنسبة الأخرى من خلال نظام القائمة النسبية. حيث يتم عادة تقسيم البلاد إلى دوائر انتخابية متساوية لكل منها مقعد واحد، وتتنافس الأحزاب على هذه المقاعد الفردية، ومرشح الحزب الذي يحصل على أعلى الأصوات هو الذي يفوز بمقعد الدائرة. وتتنافس الأحزاب أيضاً على المقاعد الأخرى من خلال نظام القائمة النسبية.

ففي هذا النظام يُعطى الناخب ورقتي اقتراع، الأولى ينتخب بها مرشحه في الدائرة الفردية، والثانية ينتخب بها الحزب الذي يريد التصويت له، ويمكن أيضاً أن يُعطى الناخب ورقة واحدة يصوت فيها للحزب ولمرشح الدائرة الفردية أيضا.

وفي ظل هذا النظام تقوم عملية احتساب مقاعد قائمة التمثيل النسبي بالتعويض عن عدم التناسب في انتخاب المقاعد الفردية، فمثلاً إذا حصل أحد الأحزاب على ٢٠٪ من الأصوات على المستوى الوطني في المقاعد التي تم التنافس عليها وفق نظام القائمة النسبية، فإنه يجب أن يحصل على ٢٠٪ من المقاعد، ويتم ذلك بأن نقوم أولاً

(١) أندرو رينولدز وآخرون، مرجع سابق، ص ١٢٢.

باحتساب عدد المقاعد التي يستحقها الحزب مقابل هذه النسبة، ثم نقوم بخصم المقاعد التي حصل عليها في الدوائر الفردية من هذه النسبة، ويعطى الباقي من القائمة التي دخل بها منافساً في نظام القائمة النسبية. فإذا كانت نسبة الـ ٢٠٪ تعطيه ٢٥ مقعداً مثلاً، وكان الحزب قد حصل على ١٠ مقاعد في الدوائر الفردية؛ فإنه يعطى من القائمة النسبية ١٥ مقعداً المتبقية له.

وبناءً على هذا فإن نسبة الأصوات التي تحصل عليها الأحزاب على المستوى القومي تشكل الأساس الحاسم لتحديد حصة كل حزب من المقاعد(١).

أما إذا حصل حزب من الأحزاب في الدوائر الفردية على عدد من المقاعد تزيد عن المقاعد المستحقة له بحسب نظام القائمة النسبية فإنه يمكن أن يحتفظ بهذه المقاعد، وتضاف إلى المجلس النيابي مقاعد توازي عدد هذه المقاعد الزائدة، كما هو حاصل في انتخابات المجلس النيابي الألماني (البوندستاج)(٢).

ويتمتع نظام تناسب العضوية المختلطة بمزايا نظم التمثيل النسبي إلى جانب ميزة أخرى هي إتاحته المجال لربط النواب بناخبيهم من خلال التصويت في الدوائر الفردية. ومن عيوبه أنه قد يؤدي إلى إيجاد شريحتين مختلفتين من النواب إحداهما شريحة النواب الذين يكونون مسؤولين أمام ناخبيهم في الدوائر الفردية، والشريحة الثانية الذين لا يشعرون بمثل هذه المسؤولية إلا تجاه الحزب فقط، وهم المرشحون على القوائم الحزبية.

ومن الدول التي تطبق نظام تناسب العضوية المختلطة: ألمانيا، إيطاليا، ألبانيا، المجر، المكسيك، بوليفيا، فنزويلا، ليسوتو، نيوزيلندا، زنجبار.

٢ – النظم المتوازية:

يقصد بالنظم المتوازية: النظم الانتخابية التي يتم فيها الجمع بين نظامين انتخابيين مختلفين، كأن يكون أحدهما من نُظم التمثيل النسبي والآخر من نُظم الأغلبية. وتختلف عن نظام تناسب العضوية المختلطة في أن هذين النظامين يعملان هنا (في ظل النظم المتوازية) باستقلال تام عن بعضهما، على عكس الحال في نظام تناسب العضوية المختلطة.

---

(١) د. كريستوف هارتمان، النظم الانتخابية المقارنة، التجربة الألمانية، في: النظم الانتخابية ما بين مصر والعالم، ص ١٤٧.

(٢) انظر: أندرو رينولدز وآخرين، مرجع سابق، ص ١٣؛ د. مصطفى أبو زيد فهمي، الوجيز في القانون الدستوري والنظم السياسية، دار المطبوعات الجامعية، الإسكندرية، ص ١٩٦.

وفي هذا النظام يمكن أن يكون للناخب ورقة اقتراع واحدة يصوِّت فيها لكل من مرشحه وللحزب أيضاً، كما هو الحال في كوريا الجنوبية، ويمكن أيضاً أن يكون للناخب ورقتا اقتراع، أحدهما للانتخاب بموجب نظام الأغلبية والأخرى بموجب نظام التمثيل النسبي، كما هو الحال في كل من اليابان وليتوانيا وتايلاند(١).

ومن مزايا النظم المتوازية أنها تعالج بعض مشاكل عدم التناسبية الناتج عن تطبيق أحد نُظم الأغلبية، كما أن النُظم المتوازية تمكِّن الأقليات والأحزاب الصغيرة من الحصول على تمثيل لها.

ومن مساوئ هذه الأنظمة أنها تفرز شريحتين مختلفتين من الممثلين كما في نظام تناسب العضوية المختلطة، كما أن هذه الأنظمة لا تحقق التناسب الكامل في النتائج، وبالإضافة إلى ذلك تكون هذه الأنظمة معقدة بعض الشيء(٢).

ومن الدول التي تطبق هذا النظام: تونس، باكستان، اليابان، كوريا الجنوبية، الفيليبين، تايلاند، تايوان، تيمور الشرقية، روسيا الاتحادية، أذربيجان، أرمينيا، أوكرانيا، جورجيا، طاجيكستان، كازخستان، ليتوانيا، جزر السيشل، السنغال، غينيا (كوناكري)، موناكو.

المبحث الرابع
أنظمة انتخابية أخرى

هناك بعض الأنظمة الانتخابية التي لا يمكن تصنيفها تحت إحدى العائلات الثلاث السابقة، وهذه النظم هي: نظام الصوت الواحد غير المتحول، ونظام الصوت المحدود، ونظام بوردا.

١ – نظام الصوت الواحد غير المتحول: Single Non-Transferable Vote (SNTV)

يقصد بنظام الصوت الواحد غير المتحول: النظام الانتخابي الذي يكون للناخب بموجبه صوت واحد في إطار دائرة انتخابية متعددة المقاعد، أي أن الناخب لا يصوت إلا لصالح مرشح واحد فقط، مع أن الدائرة لها أكثر من مقعد، ويفوز في الانتخابات المرشحون الذين حصلوا على أعلى الأصوات(٣).

(١) أندرو رينولدز وآخرون، مرجع سابق، ص ١٣٧.
(٢) المرجع السابق، ص ١٤٦.
(٣) المرجع السابق، ص ١٤٦؛ عبدو سعد وآخرون، مرجع سابق، ص ٢٨٦.

ومن مزايا هذا النظام أنه يسهم بصورة أفضل من نظم الأغلبية في إتاحة الفرصة لمرشحي الأحزاب الصغيرة في الفوز، ويرتفع معدل التناسبية فيه كلما اتسع حجم الدائرة الانتخابية، ومن مزاياه أنه يسهم في دفع الأحزاب لتنظيم عملها حتى تتمكن من توجيه ناخبيها لتوزيع أصواتهم على مرشحيها بشكل متوازن لضمان فوز أكبر عدد منهم. ومن عيوبه أنه لا يحقق التناسبية في النتائج بين الأصوات والمقاعد، وقد ينتج عنها عدم فوز الأحزاب الصغيرة بأية مقعد، بينما تتعاظم مقاعد الأحزاب الكبيرة حينئذ من خلال حصولها على الأغلبية النسبية البسيطة، كما أن هذا النظام قد يسهم في تعميق الخلافات داخل الأحزاب من خلال تنافس مرشحي الحزب الواحد فيما بينهم، ويحتاج هذا النظام إلى سياسات وحسابات إستراتيجية دقيقة عند اختيار المرشحين وكيفية توجيه الناخبين لتوزيع أصواتهم على مرشحي الحزب، ومن مساوئه أيضاً أنه يؤدي إلى إهدار نسبة غير قليلة من أصوات الناخبين(١).

ويطبق هذا النظام في: الأردن، أفغانستان، فانواتو.

٢ – نظام الصوت المحدود: Limited Vote (LV)

يقصد بنظام الصوت المحدود: النظام الانتخابي الذي يكون للناخب بموجبه عدد من الأصوات في إطار دائرة انتخابية متعددة المقاعد، ولكن يكون عدد هذه الأصوات التي للناخب أقل من عدد المقاعد المخصصة للدائرة الانتخابية، ويفوز في الانتخابات المرشحون الذين حصلوا على أعلى الأصوات(٢).

ويتميز هذا النظام بكونه لا يتطلب إجراءات معقدة لعملية فرز الأصوات، ولكنه يحمل نفس عيوب نظام الصوت الواحد غير المتحول، ويطبق هذا النظام في: جبل طارق.

٣ – نظام بوردا: Borda Count (BC)

في هذا النظام يقوم الناخب بترتيب المرشحين بحسب الأفضلية لديه بأرقام متسلسلة، ويتم احتساب الأصوات وفق عملية حسابية واحدة على النحو التالي: تعطى الأفضلية الأولى قيمة تساوي واحد، والأفضلية الثانية قيمة تساوي النصف، والأفضلية الثالثة قيمة تساوي الثلث، ... وهكذا، ثم يتم جمع هذه القيم لكل مرشح،

(١) أندرو رينولدز وآخرون، مرجع سابق، ص ١٤٧؛ عبدو سعد وآخرون، مرجع سابق، ص ٢٨٧.
(٢) أندرو رينولدز وآخرون، مرجع سابق، ص ١٥١.

ويفوز في الانتخابات المرشحون الحاصلون على أعلى المجاميع أو القيم، ويمكن استخدام هذا النظام في دوائر فردية أو متعددة المقاعد.

ويتميز هذا النظام بأنه يتيح الفرصة لوصول مرشحي الأقليات الأقوياء إلى المجالس المنتخبة. ومن عيوبه: أنه لا يحقق التناسبية، ويسمح بالتنافس الداخلي بين مرشحي الحزب الواحد، وصعوبة إدارة أصوات الناخبين[١].

لا يستخدم هذا النظام إلا في (ناورو) فقط، وهي إحدى الجزر المستقلة في المحيط الهادي[٢].

(١) المرجع السابق، ص ١٥٢.
(٢) المرجع السابق، ص ١٥٢.

الفصل الثاني
نظام القائمة النسبية

نتناول في هذا الفصل دراسة نظام القائمة النسبية من خلال: التعريف بهذا النظام، وتوضيح آليات تطبيقه، وذلك في المبحثين التاليين:

المبحث الأول: في التعريف بنظام القائمة النسبية.

المبحث الثاني: آلية تطبيق نظام القائمة النسبية.

المبحث الأول
في التعريف بنظام القائمة النسبية

نتناول في هذا المبحث بيان المقصود بنظام القائمة النسبية، وتوضيح مزاياه وعيوبه.

أولاً – المقصود بنظام القائمة النسبية:

يقصد بنظام القائمة النسبية: النظام الانتخابي الذي تتم الانتخابات فيه من خلال التنافس بين قوائم انتخابية متعددة، حيث يقدِّم كل حزب أو ائتلاف حزبي قائمة بمرشحيه في الدائرة الانتخابية المتعددة المقاعد، ويصوِّت الناخبون لصالح قائمة من هذه القوائم المتنافسة، ثم تتم قسمة المقاعد بين هذه القوائم بحسب نسبة الأصوات التي حصلت عليها كل قائمة. فمثلاً إذا كانت هناك ثلاث قوائم تتنافس على مائة مقعد، وحصلت القائمة الأولى على نسبة ٦٠٪ من الأصوات، وحصلت الثانية على نسبة ٣٠٪ من الأصوات، وحصلت الثالثة على نسبة ١٠٪ من الأصوات؛ فإن المقاعد توزع بين هذه القوائم على النحو التالي:

- القائمة الأولى الحاصلة على ٦٠٪ من الأصوات تحصل على ٦٠ مقعداً.
- القائمة الثانية الحاصلة على ٣٠٪ من الأصوات تحصل على ٣٠ مقعداً.
- القائمة الثالثة الحاصلة على ١٠٪ من الأصوات تحصل على ١٠ مقاعد.

ويتم تحديد أسماء المرشحين الفائزين من كل قائمة – في الغالب – بحسب ترتيب أسمائهم في القائمة، أو بحسب ما ينص عليه القانون في هذه المسألة.

ومن الدول التي تطبق نظام القائمة النسبية: أسبانيا، البرتغال، النمسا، اليونان، تركيا، هولندا، السويد، الدنمارك، النرويج، بلجيكا، فنلندا، أيسلندا، لوكسمبورغ، سويسرا، الجمهورية التشيكية، بلغاريا، بولندا، رومانيا، استونيا، لاتفيا، مولدافيا،

مقدونيا، سلوفينيا، سلوفاكيا، البوسنة والهرسك، كوسوفو، كرواتيا، قبرص، البرازيل، الأرجنتين، تشيلي، أوروغواي، باراغواي، كوستاريكا، غواتيمالا، إكوادور، جمهورية الدومينيكان، كولومبيا، نيكاراجوا، بيرو، السلفادور، هندوراس، بنما، جنوب أفريقيا، الجزائر، المغرب، النيجر، موزامبيق، ناميبيا، سيراليون، غينيابيساو، غيانا، بوركينافاسو، بوروندي، بنين، رواندا، أنجولا، جوايانا، العراق، اندونيسيا، كمبوديا، سريلانكا، بوتان، الرأس الأخضر، الكيان الإسرائيلي.

ثانياً – مزايا وعيوب نظام القائمة النسبية:

(أ) – مزايا نظام القائمة النسبية[1]:

١ – يحقق نظام القائمة النسبية التناسب بين عدد الأصوات وعدد المقاعد الفائزة بموجبها على نحو دقيق، على عكس ما تؤدي إليه نُظم الأغلبية من تفاوت.

٢ – يرتقي نظام القائمة النسبية بالعملية الانتخابية، حيث تغدو المنافسة بين الأفكار والبرامج الحزبية بدلاً من المنافسة بين المرشحين الفرديين على أسس شخصية.

٣ – يسمح نظام القائمة النسبية للأحزاب السياسية بتقديم قوائم متوازنة للمرشحين تمثل كل الشرائح والفئات في المجتمع.

٤ – يتيح نظام القائمة النسبية للأحزاب اختيار كفاءات جيدة وخبرات متنوعة لتمثيلها في المجالس النيابية، دون أن تكون خاضعة لضغوط بعض الأفراد في دوائر معينة يحتكرون تمثيلها كما هو الحال في نظام الفائز الأول، وهذا ما يسهم في رفع كفاءة وتفعيل أداء المجالس النيابية.

٥ – يتيح نظام القائمة النسبية فرصاً أكبر لتمثيل المرأة من خلال وضع أسماء المرشحات من النساء في مراكز متقدمة من القوائم المغلقة للأحزاب، وهي طريقة جيدة ومناسبة لإفساح المجال أمام مشاركة المرأة في الحياة السياسية، ولا شك أنها فكرة تفضُل فكرة تخصيص مقاعد محددة للنساء وفق نظام (الكوتا) النسائية الذي قد يراه البعض إخلالاً بمبدأ دستوري هو مبدأ تكافؤ الفرص بين الرجال والنساء.

٦ – عندما تتوسع الدوائر الانتخابية أو تصبح الدولة كلها دائرة انتخابية واحدة في ظل نظام القائمة النسبية؛ فإن ذلك يسهم في تكريس الاندماج الاجتماعي والوطني،

---

(١) المرجع السابق، ص ٨٣ – ٨٨؛ عبدو سعد وآخرون، مرجع سابق، ص ٢٦٦ – ٢٧٢؛ د. عفيفي كامل عفيفي، الانتخابات النيابية وضماناتها الدستورية والقانونية، دار الجامعيين لطباعة الأوفست والتجليد، بدون تاريخ أو مكان طبع، ص٥٠٤.

حيث يشعر الفرد في أي منطقة بشراكة حقيقية مع غيره من المواطنين في المناطق الأخرى في قضايا وأهداف واحدة تجمعهم، ولا شك أن ذلك يسهم في دعم التماسك الاجتماعي وتحقيق الاندماج الوطني، على عكس الحال في ظل نظام الدائرة الفردية عندما تكون القضايا المحلية الصغيرة الخاصة بكل منطقة هي محور الخطاب الإعلامي للمرشحين في إطار هذه الدوائر.

٧ – يسهم نظام القائمة النسبية في الارتقاء بالخطاب الإعلامي؛ حيث سيكون على الأحزاب توجيه خطاب إعلامي وطني يلامس قضايا كل فئات المجتمع على مستوى البلاد كلها، وتحاشي مخاطبة مصالح ضيقة: طائفية، أو مذهبية، أو مناطقية؛ وفي ذلك مساهمة في رفع الوعي الوطني العام، وإدارة الصراع بين الناس على هذه الأسس والأهداف الوطنية العامة.

٨ – يشجع نظام القائمة النسبية على وجود أحزاب تقوم على أسس وطنية، وتوسيع دائرة نشاطها بالتوجه إلى قطاعات أخرى من الناخبين خارج مواقع ثقلها الحزبي الرئيسية أو التقليدية. ففي ظل نظام القائمة النسبية وبالذات عندما تكون الدولة كلها دائرة واحدة، سيصبح على الأحزاب أن تبحث لها عن أنصار وناخبين في كل أنحاء البلاد، وذلك سيدفعها إلى تبني برامج تسعى لتحقيق مصالح المواطنين في كل أنحاء البلاد، ولن يكون مجدياً مخاطبة فئات أو طوائف بعينها في مناطق محددة دون غيرها.

٩ – يشجع نظام القائمة النسبية على التقاء الأحزاب وتكتلها، سواء قبل الانتخابات في إطار برنامج انتخابي مشترك، أو في إطار ائتلاف لتشكيل الحكومة بعد الانتخابات. والتقاء الأحزاب على هذا النحو مفيد لتحقيق الاستقرار الاجتماعي، وتجسيد ثقافة القبول بالآخر، وإمكانية التعايش بين الأحزاب المختلفة، وعلى وجه خاص في الديمقراطيات الناشئة.

١٠ – يسهم نظام القائمة النسبية – وعلى نحو خاص عندما تكون الدولة دائرة واحدة أو عند استخدام طريقة المتوسط الوطني في ضمان تساوي قوة الصوت في كل مناطق البلاد، على عكس الحال في نظام الفائز الأول، حيث يمكن أن يفوز المرشح في دائرة معينة بنسبة ضئيلة جداً من أصوات الناخبين مقارنة بغيره من المرشحين في دوائر أخرى.

١١ – يحفز نظام القائمة النسبية الناخبين على المشاركة الإيجابية في الانتخابات لشعور الناخبين بالأمل في إمكانية فوز أحزابهم، حيث لن تعدم هذه الأحزاب فرص الحصول على أصوات لها من هنا أو هناك في إطار الدائرة الانتخابية الواسعة.

وتشير الإحصاءات إلى أن متوسط مشاركة الناخبين في ظل أنظمة الأغلبية ٤٠٪ من إجمالي عدد الناخبين، بينما متوسط مشاركة الناخبين في الدول التي تعتمد نظام القائمة النسبية تصل إلى ٧٠٪ في حدها الأدنى، وإلى ٩٠٪ في حدها الأعلى(١).

١٢- تؤدي نظم التمثيل النسبي إلى مستويات أعلى من استقرار السياسات في الدولة، بالإضافة إلى تحقيق مستويات أعلى من المشاركة، ومن الأداء الاقتصادي الأفضل؛ وهذا ما أثبتته تجارب دول أوربا الغربية التي تعتمد نظام التمثيل النسبي لانتخاب برلماناتها. والسبب في ذلك أن الحكومات الائتلافية الناتجة عن تطبيق النظم النسبية تؤدي إلى استمرار الالتزام بالقرارات الهامة التي تساعد على التطوير والتنمية المستدامة، على عكس الحال في نظم الأغلبية، حيث قد يؤدي التناوب المتكرر بين حزبين رئيسيين إلى وجود سياسات متناقضة عند كل تناوب على السلطة.

١٣- في ظل نظام القائمة النسبية – وعلى وجه خاص عندما تكون الدولة كلها دائرة انتخابية واحدة – يصبح القول بأن النائب في البرلمان يمثل الأمة كلها، قولاً صادقاً ومعبراً عن الحقيقة.

١٤- يقلل تطبيق نظام القائمة النسبية من إهدار أصوات الناخبين.

١٥- في ظل نظام القائمة النسبية، وعند تحديد حد أدنى لنسبة الأصوات التي تسمح للقائمة بدخول المجلس النيابي يمكن إقصاء الجماعات المتطرفة أو أولئك المرشحين المعتمدين على ثرواتهم أو على عصبياتهم من دخول المجلس.

١٦- يعتبر نظام القائمة النسبية – وعلى وجه خاص القائمة المغلقة – نظاماً سهلاً وغير معقد، ولا يثير أية صعوبات أو مشاكل، مهما كانت أحوال المجتمع الذي يطبق فيه هذا النظام.

(ب) عيوب نظام القائمة النسبية:

من العيوب المحتملة لتطبيق نظام القائمة النسبية ما يلي(٢):

١ – يؤدي نظام القائمة النسبية إلى إضعاف الصلة بين النائب والمرشح، وبوجه خاص عندما تكون الدولة كلها دائرة انتخابية واحدة.

---

(١) د. على الصاوي، وكريم السيد، مرجع سابق، ص ٩٤.

(٢) أندرو رينولدز وآخرون، مرجع سابق،ص ٨٥-٨٦، ٩٩؛ د. عفيفي كامل عفيفي، مرجع سابق، ص ٥٠٥-٥٠٦.

٢ – يؤدي تطبيق نظام القائمة النسبية في الغالب إلى عدم حصول حزب على الأغلبية، ويكون من اللازم قيام حكومة ائتلافية من أحزاب متعددة، وهذا الوضع قد يحول بين هذه الحكومات وبين قدرتها على اتخاذ قرارات سريعة وحازمة، كما يجعل الحكومات عرضة لعدم الاستقرار، والمثال على ذلك إيطاليا التي عانت لسنوات طويلة من عدم استقرار حكوماتها الائتلافية المتعاقبة.

٣ – قد يؤدي تطبيق نظام القائمة النسبية إلى حصول بعض الاختلالات في الحياة السياسية عندما تنجح بعض الأحزاب الصغيرة في دخول البرلمان، وتكون الأحزاب الكبيرة مضطرة إلى الائتلاف مع هذه الأحزاب لتشكيل حكومة ائتلافية، وربما أصبحت هذه الأحزاب الكبيرة رهينة لابتزاز الأحزاب الصغيرة في سياساتها. وقد ينتج عن ذلك حصول أحزاب صغيرة على نصيب من السلطة يفوق حجمها الشعبي الحقيقي، عندما تضطر الأحزاب الكبيرة إلى استرضاء الأحزاب الصغيرة الداخلة معها في الائتلاف بمواقع أو مواقف سياسية على حساب رأي الحزب الكبير الذي يمثل قطاعاً أوسع من الناخبين، والمثال على ذلك ما تلعبه الأحزاب الدينية المتطرفة الصغيرة في الكيان الإسرائيلي من دور هام في تشكيل الحكومات وإملاء سياساتها عليها.

٤ – التخوف من أن تؤدي بعض تطبيقات نظام القائمة النسبية إلى تشجيع ظهور الأحزاب السياسية المتطرفة ونموها، عندما تتاح أمامها فرص دخول المجالس النيابية.

٥ – إن أسماء المرشحين وترتيبها في القوائم الحزبية المغلقة يخضع لمزاجية قيادة هذه الأحزاب، دون أن يكون للناخبين دور فاعل في اختيارها. حيث تشير التجارب إلى أن المرشحين في صدارة قوائم الأحزاب يكونون في العادة هم الأشخاص المرضي عنهم من قيادة الحزب، وليسوا بالضرورة أكفأ العناصر لأداء هذه المهمة.

المبحث الثاني
آليات تطبيق نظام القائمة النسبية

عند تطبيق نظام القائمة النسبية تثور العديد من المسائل المتعلقة بتطبيق هذا النظام في الواقع، نحو: حجم الدائرة الانتخابية، وكون القوائم مفتوحة أو مغلقة أو حرة، وكيفية توزيع المقاعد على القوائم الفائزة في الانتخابات، وهذا ما سنتطرق إليه فيما يلي:

أولاً – تحديد حجم الدائرة الانتخابية:

في ظل نظام القائمة النسبية يمكن جعل الدولة كلها دائرة انتخابية واحدة، بحيث تتنافس الأحزاب على المقاعد في إطار الدولة، ويكون لكل حزب قائمة بمرشحيه على مستوى الدولة كلها، كما يمكن أن تقسم الدولة إلى دوائر انتخابية أصغر نسبياً، كأن تكون كل محافظة دائرة انتخابية، ولكن ينبغي أن تشمل كل دائرة على أكثر من مقعد.

وكلما كان حجم الدائرة أكبر ساهم ذلك في تحقيق تمثيل تناسبي أفضل، وساهم في عدم إهدار أصوات الناخبين، حيث تستطيع الأحزاب مهما كانت صغيرة أن تجد لها أنصاراً هنا أو هناك في إطار الدائرة الواسعة، على عكس الحال فيما لو تم تفتيت هذه الأصوات في دوائر صغيرة متعددة لا يتمكن الحزب من الاستفادة منها. وعندما تصغر الدائرة إلى الحد الأدنى بأن يكون للدائرة مقعدان فقط (كما هو الحال في تشيلي مثلاً) فإن مزايا التمثيل النسبي ستفقد في هذه الحالة، حيث لن يكون متاحاً في هذه الحالة إلا فوز الحزبين الكبيرين على الأكثر.

وبطبيعة الحال فإنه كلما زاد حجم الدائرة الانتخابية قلت درجة ارتباط المرشح بناخبيه، ومن ثم انخفضت درجة تأثير العوامل الشخصية، وكانت الرؤى والأفكار هي الأكثر حضوراً.

ثانياً – أشكال القوائم الانتخابية (مغلقة – مفتوحة – حرة):

في إطار نظام القائمة النسبية يمكن أن تكون القوائم الانتخابية مغلقة بحيث لا يكون للناخبين خيار سوى التصويت للقائمة كلها وفق ترتيب المرشحين في القائمة كما وضعها الحزب، وهذا ما تعتمده أغلب نظم القائمة النسبية المعمول بها في العالم حالياً[1].

وفي هذه الحالة يمكن ألا تتضمن ورقة الاقتراع سوى اسم الحزب ورمزه أو صورة زعيم الحزب مثلاً دون أن تتضمن أسماء مرشحي الحزب.

ويمكن أيضاً أن تكون هذه القوائم مفتوحة بحيث تتيح للناخب أن يعيد ترتيب مرشحي القائمة بحسب الأفضلية لديه، وفي هذه الحالة تصبح أمام الناخب فرصة أكبر للاختيار، فهو إلى جانب اختياره لحزبه المفضل يستطيع أيضاً أن يرتب مرشحيه في قائمة مرشحي الحزب بحسب أفضليتهم لديه. ولكن من سلبيات نظام القوائم المفتوحة، ما تؤدي إليه من حصول منافسة بين مرشحي الحزب نفسه، ومن ثم تأجيج الصراعات والمشاحنات داخل الأحزاب.

(١) أندرو رينولدز وآخرون، مرجع سابق، ص ١١٤.

كما يمكن أن تكون القوائم حرة، بحيث يستطيع الناخب أن يختار مرشحيه المفضلين ليس من قائمة حزبية واحدة بل من أي قائمة من القوائم المتنافسة، بمعنى أنه يستطيع أن يُعِدّ قائمة جديدة من المرشحين المفضلين لديه من كل القوائم المتنافسة، ويتم تحديد عدد المقاعد التي يفوز بها كل حزب اعتماداً على مجموع الأصوات التي حصل عليها مرشحوه جميعاً، أما تحديد المرشحين الفائزين من كل حزب فيستند إلى عدد الأصوات التي حصل عليها كل مرشح بمفرده(١).

ومن مساوئ القوائم المفتوحة والحرة أنها تقضي على ميزة هامة من مزايا القائمة النسبية وهي إتاحة المجال للأحزاب لإيصال من تراه من كوادرها قادراً على تنفيذ برامجها وأفكارها، وضمان تمثيل المرأة وممثلي الأقليات، ونحو ذلك؛ من خلال وضع مرشحيها من هذه الفئات في الصدارة من قوائمها الانتخابية، إلى جانب الصعوبات الكبيرة في عملية الفرز وما يترتب عليه من تأخير كبير في إعلان النتائج، وما يتطلبه تطبيق هذا النظام على هذا النحو من وعي لدى الناخبين.

ثالثاً – الحد الأدنى من نسبة الأصوات لإمكانية دخول البرلمان:

تعمد بعض تطبيقات نظام القائمة النسبية إلى تحديد نسبة معينة من الأصوات ينبغي على القائمة الحزبية الحصول عليها لتتمكن من دخول المجلس النيابي، وهناك أهداف عدة لتقرير هذا الحد الأدنى؛ فقد يكون الغرض هو تفويت الفرصة على الأحزاب الصغيرة المتطرفة لدخول المجلس النيابي، أو منع استغلال البعض لثرواتهم أو عصبياتهم للوصول إلى البرلمان، أو مواجهة خطر وجود أحزاب كثيرة في البرلمان تعيق تشكيل الحكومات، وغير ذلك من الأهداف.

ولا شك أن تقرير حد أدنى من الأصوات لإمكانية التمثيل في البرلمان سيعني إهدار الأصوات التي مُنحت للقوائم التي لم تستطع الحصول على الحد الأدنى، والتي ستضاف إلى القوائم الفائزة، وكلما زادت نسبة الحد الأدنى زادت نسبة الأصوات المهدرة(٢).

---

(١) المرجع السابق، ص ١١٥.

(٢) وعلى سبيل المثال في الانتخابات النيابية التركية عام ٢٠٠٢ كان الحد الأدنى للتمثيل في البرلمان الحصول على نسبة (١٠٪) من الأصوات، وهي نسبة كبيرة نتج عنها إقصاء العديد من الأحزاب عن البرلمان، وهو ما أدى إلى إهدار ٤٦٪ من مجمل الأصوات. المرجع السابق، ص ١١٣.

رابعاً – كيفية توزيع المقاعد على القوائم المتنافسة:

نتناول هنا كيفية التوزيع الأولي للمقاعد بين القوائم المتنافسة، ثم كيفية توزيع المقاعد المتبقية من خلال احتساب ما فضل من الأصوات بعد الفرز الأوَّلي.

(أ) كيفية التوزيع الأولي للمقاعد على القوائم المتنافسة:

هناك عدة طرق يمكن بموجبها إجراء عملية التوزيع الأولي للمقاعد بين القوائم المتنافسة، منها: طريقة المتوسط الانتخابي، وطريقة المتوسط الوطني.

١ – طريقة المتوسط الانتخابي:

في هذه الطريقة تتم قسمة الأصوات الصحيحة على عدد المقاعد التي يتم التنافس عليها، فمثلاً إذا كانت المقاعد التي يتم التنافس عليها عشرة مقاعد، وعدد الأصوات الصحيحة ٥٠٠,٠٠٠ صوت؛ فإن المتوسط الانتخابي هو:

٥٠٠,٠٠٠ ÷ ١٠ = ٥٠,٠٠٠

ويكون نصيب كل قائمة من المقاعد هو حصيلة قسمة ما حصلت عليه من الأصوات على هذا المتوسط الانتخابي. فمثلاً إذا حصلت قائمة ما على ١٠٠,٠٠٠ صوت فإنها تحصل على مقعدين: ١٠٠,٠٠٠ ÷ ٥٠,٠٠٠ = ٢، وهكذا.

٢ – طريقة المتوسط الوطني:

في هذه الطريقة تتم قسمة عدد الأصوات الصحيحة على مستوى الدولة كلها (أي في جميع الدوائر إذا كانت الدولة مقسمة إلى عدة دوائر) على عدد مقاعد المجلس النيابي كلها، وناتج هذه القسمة يكون هو المتوسط الوطني. ومن ثم يتم احتساب المقاعد التي ستحصل عليها كل قائمة من القوائم المتنافسة من خلال قسمة الأصوات التي حصلت عليها القائمة في كل دائرة على هذا المتوسط الوطني.

(ب) كيفية توزيع الأصوات المتبقية بعد التوزيع الأولي للمقاعد:

عند قسمة الأصوات التي حصلت عليها القائمة على المتوسط الانتخابي أو المتوسط الوطني سيبقى في ناتج القسمة عدد من الأصوات لم تترجم إلى مقاعد. فمثلاً إذا كانت القائمة قد حصلت على ١٥٠,٠٠٠ صوت وكان المتوسط الانتخابي أو المتوسط الوطني هو ٤٥,٠٠٠ صوت فإن القائمة ستفوز بثلاثة مقاعد ويتبقى لها ١٥,٠٠٠ صوت لم تستفد منها، فكيف يتم التعامل مع هذه الأصوات المتبقية؟

هناك عدة طرق لاحتساب هذه الأصوات منها: نظام الباقي الأكبر، ونظام المتوسط الأكبر، ونظام هوندت.

١ – توزيع الأصوات المتبقية طبقاً لنظام الباقي الأكبر:

إذا افترضنا أن أربع قوائم تتنافس على ستة مقاعد في الدائرة، وكان مجموع الأصوات الصحيحة التي أعطيت لهذه القوائم هي: ١٨٠,٠٠٠ صوت، على النحو التالي: القائمة الأولى حصلت على ٧٠،٠٠٠ صوت، والقائمة الثانية حصلت على ٥٥,٠٠٠ صوت، والقائمة الثالثة حصلت على ٣٥,٠٠٠ صوت، والقائمة الرابعة حصلت على ٢٠,٠٠٠ صوت.

فكيف يتم توزيع المقاعد على القوائم المتنافسة وفق نظام المتوسط الانتخابي مثلاً؟

يتم أولاً تحديد المتوسط الانتخابي، من خلال قسمة الأصوات الصحيحة التي أعطيت في الانتخابات على عدد المقاعد التي يتم التنافس عليها:

المتوسط الانتخابي = ١٨٠,٠٠٠ ÷ ٦ = ٣٠,٠٠٠

ثم يتم توزيع المقاعد على القوائم على النحو التالي:

- القائمة الأولى: ٧٠,٠٠٠ ÷ ٣٠,٠٠٠ تحصل على مقعدين، ويتبقى لها ١٠,٠٠٠ صوت.
- القائمة الثانية: ٥٥,٠٠٠ ÷ ٣٠,٠٠٠ تحصل على مقعد واحد، ويتبقى لها ٢٥,٠٠٠ صوت.
- القائمة الثالثة: ٣٥,٠٠٠ ÷ ٣٠,٠٠٠ تحصل على مقعد واحد، ويتبقى لها ٥,٠٠٠ صوت.
- القائمة الرابعة: ٢٠,٠٠٠ ÷ ٣٠,٠٠٠ لم تحصل على أي مقعد، ولها ٢٠,٠٠٠ صوت.

بهذه القسمة الأولية تم توزيع أربعة مقاعد من الستة مقاعد، ويبقى معقدان لم يتم توزيعهما.

وبحسب نظام الباقي الأكبر فإن القائمة الثانية تكون صاحبة الباقي الأكبر تليها القائمة الرابعة، فتمنح كل من القائمتين مقعداً، وتكون النتيجة النهائية لتوزيع المقاعد على النحو التالي:

القائمة الأولى: مقعدان، والقائمة الثانية: مقعدان، والقائمة الثالثة: مقعد واحد، والقائمة الرابعة: مقعد واحد.

٢ – توزيع الأصوات المتبقية طبقا لنظام المتوسط الأكبر:

عند احتساب المقاعد المتبقية طبقاً لهذا النظام نقوم بافتراض أن كل القوائم قد

حصلت على مقعد واحد، فنضيف مقعداً واحداً وهمياً بعد التوزيع الأولي للمقاعد. ففي المثال السابق نفترض أن للقائمة الأولى ٣ مقاعد، وللقائمة الثانية مقعدين، وللقائمة الثالثة، مقعدين، وللقائمة الرابعة مقعد واحد، ثم نقوم باحتساب متوسط حصول القائمة على مقعد واحد (متوسط قيمة المقعد لكل قائمة) من خلال قسمة ما حصلت عليه القائمة من أصوات على عدد هذه المقاعد التي افترضنا حصولها عليها، على النحو التالي:

- متوسط قيمة المقعد الواحد للقائمة الأولى = ٧٠,٠٠٠ ÷ ٣ = ٢٣,٣٣٣ صوتاً.
- متوسط قيمة المقعد الواحد للقائمة الثانية = ٥٥,٠٠٠ ÷ ٢ = ٢٧,٥٠٠ صوت.
- متوسط قيمة المقعد الواحد للقائمة الثالثة = ٣٥,٠٠٠ ÷ ٢ = ١٧,٠٠٠ صوت.
- متوسط قيمة المقعد الواحد للقائمة الرابعة = ٢٠,٠٠٠ ÷ ١ = ٢٠,٠٠٠ صوت.

ويتبين لنا أن المتوسط الأكبر للحصول على صوت واحد يوجد لدى القائمة الثانية، ثم القائمة الأولى، ومن ثم يضاف مقعد واحد لهاتين القائمتين، وتصبح النتيجة النهائية لتوزيع المقاعد بناءً على نظام المتوسط الأكبر: القائمة الأولى ٣ مقاعد، والقائمة الثانية مقعدان، والقائمة الثالثة مقعد واحد، والقائمة الرابعة لم تحصل على أي مقعد.

ويتضح من خلال تطبيق نظام المتوسط الأكبر أن هذا النظام يخدم الأحزاب الكبيرة بعكس نظام الباقي الأكبر الذي يأتي لصالح الأحزاب الصغيرة(١).

٣ – توزيع الأصوات المتبقية طبقاً لنظام هوندت:

ابتكر عالم الرياضيات البلجيكي هوندت سنة ١٨٨٥ طريقة لاحتساب المقاعد المتبقية، وطبقت هذه الطريقة لأول مرة في بلجيكا سنة ١٨٩٩، وهي الطريقة المعمول بها الآن في ألمانيا وإسبانيا والبرتغال وفنلندا(٢).

وبحسب هذه الطريقة يتم توزيع المقاعد دفعة واحدة – وليس على مرحلتين – على النحو التالي:

١ – يتم تقسيم الأصوات التي حصلت عليها كل قائمة من القوائم على الأرقام: ١، ٢، ٣، ٤ بعدد القوائم الانتخابية.

٢ – يتم ترتيب نواتج القسمة من الأكبر إلى الأدنى ونأخذ منها عدداً من النواتج يساوي

(١) د. مصطفى أبو زيد فهمي، مرجع سابق، ص ١٨٩ - ١٩٠.
(٢) عبدو سعد وآخرون، مرجع سابق، ص ٢٤٧.

عدد المقاعد المطلوب شغلها، فإذا كان عدد المقاعد المطلوب شغلها ستة مقاعد – مثلاً – نقوم بترتيب أكبر ستة نواتج للقسمة، ثم نأخذ أصغر هذه الأرقام ونعتبره القاسم المشترك.

٣ – نقوم بقسمة الأصوات التي حصلت عليها كل قائمة على هذا القاسم المشترك فيتحدد عدد المقاعد التي ستحصل عليها كل قائمة.

وطبقاً للمثال السابق تتم عملية احتساب المتوسط الأكبر طبقاً لنظام هوندت على النحو التالي:

تتم قسمة الأصوات التي حصلت عليها القوائم على الأرقام ١، ٢، ٣، ٤ (أي بعدد القوائم) على النحو التالي:

	١	٢	٣	٤
القائمة الأولى	٧٠,٠٠٠	٣٥,٠٠٠	٢٣,٣٣٣	١٧,٥٠٠
القائمة الثانية	٥٥,٠٠٠	٢٧,٥٠٠	١٨,٣٣٣	١٣,٧٥٠
القائمة الثالثة	٣٥,٠٠٠	١٧,٥٠٠	١١,٦٦٦	٨,٧٥٠
القائمة الرابعة	٢٠,٠٠٠	١٠,٠٠٠	٦,٦٦٦	٥,٠٠٠

ـ يتم ترتيب أكبر ستة أرقام من الأرقام الناتجة تنازلياً (أي بعدد المقاعد الستة المطلوب شغلها) على النحو التالي: ٧٠,٠٠٠ ثم ٥٥,٠٠٠ ثم ٣٥,٠٠٠ ثم ٣٥,٠٠٠ ثم ٢٧,٥٠٠ ثم ٢٣,٣٣٣، فيكون القاسم المشترك هو: ٢٣,٣٣٣.

ـ تتم قسمة الأصوات التي حصلت عليها كل قائمة على هذا القاسم المشترك لتحديد عدد المقاعد التي تستحقها كل قائمة، فتكون النتيجة كما يلي:

* القائمة الأولى: ٧٠,٠٠٠ ÷ ٢٣,٣٣٣ = ٣ مقاعد.
* القائمة الثانية: ٥٥,٠٠٠ ÷ ٢٣,٣٣٣ = مقعدان.
* القائمة الثالثة: ٣٥,٠٠٠ ÷ ٢٣,٣٣٣ = مقعد واحد.
* القائمة الرابعة: ٢٠,٠٠٠، وهي أصوات أقل من القاسم المشترك، فلا تحصل على أي مقعد.

الفصل الثالث
مدى ملاءمة نظام القائمة النسبية للواقع اليمني

أشرنا في مقدمة هذه الدراسة إلى أنه لا يمكن القول بصفة مطلقة بأفضلية نظام انتخابي على آخر، لأن أفضلية هذا النظام أو ذاك مرهون بمدى ملاءمته للواقع الذي سيتم تطبيق هذا النظام عليه. وفي سعينا لبيان مدى ملاءمة نظام القائمة النسبية للواقع اليمني سيكون من اللازم أولاً الحديث عن المعايير التي ينبغي مراعاتها عند اختيار النظام الانتخابي، ثم تطبيق هذه المعايير على الواقع اليمني لنتبين مدى ملاءمة هذا النظام للواقع، وذلك من خلال المبحثين التاليين:

المبحث الأول: معايير اختيار النظام الانتخابي.

المبحث الثاني: ملاءمة نظام القائمة النسبية للواقع اليمني.

المبحث الأول
معايير اختيار النظام الانتخابي

يؤدي النظام الانتخابي دوراً بالغ الأهمية في العملية الانتخابية، بل وفي مجرى الحياة السياسية في البلاد، فهو إما أن يوفِّر آلية ملائمة لإجراء انتخابات تعبِّر نتائجها بصدق عن إرادة الناخبين، وإما أن يصبح مجرد أداة لتزييف أو تغييب هذه الإرادة. وهو إما أن يثمر نتائج إيجابية تكرس السلم الاجتماعي وتحقق الاستقرار السياسي للمجتمع وتحفِّز على وجود حكومات قوية وفاعلة، وفي نفس الوقت تكون خاضعة للمحاسبة والمساءلة، وإما أن يسفر عن أوضاع أخرى سلبية، بل ربما كارثية، من شأنها زعزعة الاستقرار في المجتمع، وتغذية الشعور بالإقصاء والتهميش لدى بعض فئات أو قطاعات من المجتمع، كما يمكن أن يؤدي إلى وجود حكومات ضعيفة غير قادرة على القيام بمهامها، وغير ذلك من النتائج المختلفة.

وعلى هذا الأساس فإن عملية اختيار النظام الانتخابي في أي دولة من الدول هي مسألة بالغة الأهمية، وينبغي إدراك أن هذا الاختيار هو من أهم القرارات التي ستحدد ملامح العمل السياسي الديمقراطي في البلاد، ومن ثم ينبغي عند اختيار النظام الانتخابي مراعاة كل العوامل الموضوعية في المجتمع المعني حتى يمكن لهذا النظام أن يثمر أفضل النتائج[١].

(١) أندرو رينولدز وآخرون، مرجع سابق، ص ١٥.

ونورد فيما يلي أهم المحددات والمعايير التي ينبغي مراعاتها عند اختيار النظام الانتخابي(١):

أولاً – ضمان تعبير نتائج الانتخابات عن الإرادة الحقيقية للناخبين:

إذا كان الهدف من إجراء الانتخابات هو تمثيل الناخبين في الهيئات المختلفة؛ فإن هذه العملية لن يكون لها معنى حقيقياً إلا إذا تحقق هذا الهدف؛ أي أن تفرز هذه الانتخابات هيئات تعبِّر بصدق عن الإرادة الحقيقية للناخبين، وهذا لن يتأتى إلا من خلال أمرين:

الأمر الأول: هو أن يتيح النظام الانتخابي الفرصة لتمثيل عادل ومتوازن لكل فئات المجتمع في الهيئات المنتخبة، بحيث يشعر كل فرد في المجتمع بأنه ممثَّل في هذه الهيئات. وهذا التمثيل له صور وأشكال متعددة، منها: التمثيل الجغرافي، أي وجود تمثيل عادل لجميع مناطق البلاد، أو التمثيل الأيديولوجي، أي وجود تمثيل مناسب للأيديولوجيات في المجتمع، أو التمثيل الحزبي – السياسي، أي أن يتم تمثيل مناسب للأحزاب السياسية يطابق حضورها في المجتمع، ونحو ذلك كتمثيل الأعراق والأديان المختلفة، كما يمكن أن ينظر إلى هذا التمثيل من زاوية التمثيل العادل لتقسيمات المجتمع الأخرى، نحو: النساء والرجال، الشيوخ والشباب، الفقراء والأغنياء، ... الخ.

الأمر الثاني: أن يكون النظام الانتخابي قد وفَّر شروطاً عادلة لإجراء الانتخابات تسمح للناخبين بمشاركة متساوية، بمعنى عدم وجود أية عوائق تحول بين الناخبين وممارسة حقوقهم الانتخابية، أو إمكانية للغش والتزوير أثناء الانتخابات أو عند إعلان نتائجها، وأن تكون قوة صوت الناخب مساوية لصوت الناخب الآخر، أي أن تكون الأصوات القادرة على إيصال المرشحين إلى الهيئات المنتخبة واحدة في أي مكان من البلاد.

ثانياً – تحقيق السلم الاجتماعي:

يمكن للنظام الانتخابي أن يسهم بإيجابية في تحقيق وترسيخ السلم الاجتماعي، عندما يفضي تطبيق هذا النظام إلى تمثيل صادق ومتوازن لفئات المجتمع، ويجسد مبدأ المواطنة المتساوية والقدرة على المشاركة الفاعلة في إدارة شئون المجتمع لكل المواطنين. وعلى العكس من ذلك فإن النظام الانتخابي الذي لا يتيح التمثيل العادل

(١) انظر: المرجع السابق، ص ٢٣ وما بعدها؛ جاي س. جودوين جيل، الانتخابات الحرة والنزيهة، ترجمة: أحمد منيب، الدار الدولية للاستثمارات الثقافية، القاهرة، ط١، ٢٠٠٠، ص ٥٦ – ٦٢.

والمتوازن للتيارات والفئات الاجتماعية يولِّد مشاعر السخط وعدم الرضا والإحساس بالإقصاء والتهميش والانتقاص من حقوقهم في المشاركة السياسية(١)، وينتج عن ذلك مشاعر الحقد والضغينة داخل المجتمع التي تعكر صفو السلم الاجتماعي وتزعزع استقرار هذا المجتمع، بل قد تدفع مثل هذه المشاعر بعض فئات المجتمع إلى ارتياد مسالك أخرى قد تكون غير ديمقراطية للحصول على حقوقها وإشباع حاجاتها إلى المشاركة السياسية.

ثالثاً – رعاية البنية الحزبية والتعددية السياسية في المجتمع:

غدت الأحزاب السياسية في ظل نظام التعددية السياسية أمراً ضرورياً لأي نظام ديمقراطي في العصر الراهن، ويصعب القول بوجود مجتمع ديمقراطي معاصر في ظل غياب التعددية السياسية والحزبية.

إن الأحزاب السياسية التي هي عبارة عن تكتل لفئات من الناس تجمعهم أفكار سياسية واحدة أو برنامج سياسي معيّن، تبدو اليوم آلية أرقى لإدارة الصراع الاجتماعي، تقنِّن واقع الاختلاف والتنوع في الرؤى والأفكار والاجتهادات الإنسانية، وتحل مشاكل الصراع الاجتماعي الناتج عن ذلك الاختلاف والتنوع، بصورة سلمية وديمقراطية، فبدلاً من أن يلتقي الأفراد في أُطر ضيقة وغير وطنية تقوم على أسس مناطقية أو جهوية أو طائفية أو عرقية أو نحو ذلك، فإنهم يتجمعون في إطار الأحزاب السياسية على أساس برامج سياسية متنافسة تؤطر الاختلافات بصورة حضارية راقية.

ومن الأهمية بمكان دعم بنية الأحزاب السياسية وترشيد آلية عملها وتصحيح الاختلالات التي تبرز في نشاطها حتى تستطيع أن تؤدي دورها الهام في المجتمع على نحو مناسب، وبوجه خاص في إطار المجتمعات التي تخطو خطواتها الأولى على مدارج الممارسة الديمقراطية.

وتؤدي الأنظمة الانتخابية دوراً مهما في رعاية البنية الحزبية أو في إفساد الحياة الحزبية وتخريبها.

وينعكس أثر النظام الانتخابي على جوانب عدة من نشاط الأحزاب السياسية. حيث إن بعض الأنظمة الانتخابية تشجع على وجود الأحزاب، بل هي تستلزم وجود

(١) انظر: فرانشسكا بيندا وآخرين، التحول نحو الديمقراطية، الخيارات الرئيسية في عملية التحول الديمقراطي في العراق، المؤسسة الدولية للديمقراطية والانتخابات، ٢٠٠٥، ص ٣٤.

الأحزاب، وفي مقابل ذلك هناك أنظمة انتخابية يمكن أن تعمل من خلال المرشحين الأفراد فقط(١).

ومن ناحية أخرى فإن للنظم الانتخابية دوراً هاماً في تكريس التماسك والانضباط الداخلي للأحزاب السياسية، فمثلاً عندما يشترط النظام الانتخابي أن يتم إجراء الانتخابات من خلال قوائم حزبية مغلقة، فإن ذلك يسهم في دعم الانضباط الداخلي والالتزام الحزبي، حيث تضطلع الهيئات الحزبية بمهمة اختيار المرشحين للحزب في الانتخابات، ويدرك المرشحون أن أمر ترشيحهم مرهون بالتزامهم وانضباطهم الحزبي، والقائمة الحزبية هي طريقهم الوحيد للترشيح.

وبالإضافة إلى ذلك فإن اختيار نظام انتخابي معين قد يكون له دور هام في الارتقاء بالعمل السياسي للأحزاب؛ فهناك من النظم الانتخابية ما يحفز الأحزاب السياسية على توسيع قاعدتها الشعبية على أوسع نطاق ممكن، والاتجاه إلى كسب أنصار ومؤيدين لها في كل أنحاء البلاد، وإنتاج برامج سياسية تتسع لكل مطالب وهموم أبناء البلاد؛ وهناك من النظم ما يسمح بتقوقع الأحزاب السياسية ضمن أُطر ضيقة عرقية أو قبلية أو دينية أو مذهبية أو إيديولوجية...إلخ.

رابعاً – تسهيل وتشجيع الممارسة الانتخابية:

ينبغي للنظام الانتخابي أن يكون من اليسر بحيث يتيح لكل الناخبين أن يمارسوا حقوقهم الانتخابية بكل سهولة ودون أية إعاقة، وهذا اليسر أو الصعوبة مرتبط بطبيعة الحال بظروف كل مجتمع، فمثلاً في مجتمع تنتشر فيه ظاهرة الأمية يكون من الإجراءات المعيقة افتراض النظام الانتخابي قدرة الناخب على القراءة والكتابة للمشاركة في الانتخاب، كما أن النظام الانتخابي الذي يكلف الناخبين أعباءً مادية أو عناءً ومشاق لمشاركتهم في الانتخاب يعد من الأنظمة التي تعيق هذه المشاركة.

ومن الواجب أيضاً أن يسهم النظام الانتخابي في تحفيز وتشجيع الناخبين على ممارسة حقهم الانتخابي، ومن أهم العوامل المحفزة على المشاركة في الانتخابات هو الشعور بجدوى هذه المشاركة، أي شعور الناخب بأهمية صوته في التأثير على نتائج الانتخابات، وما يترتب على ذلك من تأثير على طبيعة إدارة الحكم وسياسة الدولة. وعلى العكس من ذلك فإن شعور الناخب بأن مرشحه أو الحزب الذي يناصره

(١) أندرو رينولدز وآخرون، مرجع سابق، ص ٢٠.

لا يمتلك حظوظاً معقولة من النجاح في ظل النظام الانتخابي القائم قد يدفعه إلى اتخاذ موقف سلبي من هذه الانتخابات منذ البداية.

خامساً – الحيادية:

ينبغي للنظام الانتخابي أن يضمن أقصى درجة ممكنة من الحيادية عند إجراء العملية الانتخابية، بحيث لا يحابي حزباً سياسياً على حساب أحزاب أخرى، ولا فئة اجتماعية على حساب فئات أخرى.

المبحث الثاني
ملاءمة نظام القائمة النسبية للواقع اليمني

عند قيام دولة الوحدة في ٢٢ مايو ١٩٩٠م تبنت الدولة الوليدة نظام التعددية السياسية والحزبية لأول مرة في تاريخ اليمن(١). وأجريت حتى الآن ثلاث دورات انتخابية لمجلس النواب، في الأعوام: ١٩٩٣، ١٩٩٧، ٢٠٠٣. وقد تم إجراء الانتخابات وفق نظام الفائز الأول.

وقد برزت أخيراً وجهات نظر عديدة تتبنى فكرة تعديل النظام الانتخابي(٢)، والتحول إلى نظام القائمة النسبية. ونتناول في هذا المبحث دراسة تجربة الانتخابات اليمنية في ظل نظام الفائز الأول، ثم نشير إلى ملامح الواقع اليمني التي ينبغي مراعاتها عند اختيار النظام الانتخابي، ثم ننتهي إلى تحديد النظام الانتخابي الذي نراه مناسباً للواقع اليمني في العصر الراهن.

---

(١) تم الاستناد في إقرار التعددية السياسية والحزبية إلى نص المادة (٣٩) من دستور دولة الوحدة، التي تنص على أن ((للمواطنين في عموم الجمهورية – بما لا يتعارض مع نصوص الدستور – الحق في تنظيم أنفسهم سياسياً ومهنياً ونقابياً...))، ثم تم النص على التعددية السياسية والحزبية بوضوح في التعديل الذي أجري على الدستور عام ١٩٩٤ في المادة (٥) منه التي نصت على أنه ((يقوم النظام السياسي للجمهورية على التعددية السياسية والحزبية وذلك بهدف تداول السلطة سلمياً...)).

(٢) انظر: التطور الديمقراطي في اليمن، تقرير حول: تعزيز مشاركة المرأة في السياسة، وتنمية الأحزاب السياسية، وتطور العمليات الانتخابية، التنسيق والتحرير: زياد ماجد، معدو التقارير: حورية مشهور، ود. عبد العزيز الكميم، المؤسسة الدولية للديمقراطية والانتخابات، ٢٠٠٥، ص ١٣، ١٥؛ د. عادل مجاهد الشرجبي، أزمة التحول الديمقراطي في اليمن، مؤسسة العفيف الثقافية، صنعاء، ط١، ٢٠٠٦، ص ١٢٨ - ١٣٠؛ د. عبد الجليل عبد الفتاح الصوفي، الانتخابات اليمنية، مؤسسة أبرار، صنعاء، ٢٠١٠، ص ٧٤ وما بعدها.

أولاً – تجربة الانتخابات في ظل نظام الفائز الأول:

حسم الدستور اليمني (دستور دولة الوحدة) في المادة (٤١) منه نظام الانتخابات النيابية باختياره نظام الدوائر الفردية، حيث نصت هذه المادة على أنه ((يتألف مجلس النواب من أعضاء ينتخبون بطريقة الاقتراع السري العام الحر المباشر والمتساوي، وتقسم الجمهورية إلى دوائر انتخابية متساوية من حيث العدد السكاني، مع التجاوز عن ٥٪ زيادة أو نقصان. وينتخب عن كل دائرة عضو واحد في مجلس النواب)). وهو ما بقي عليه الحال في التعديلات التي طرأت على الدستور بعد ذلك.

وقد نص قانون الانتخابات رقم (٤١) لسنة ١٩٩٢ في المادة (٦٩) على أنه ((يعتبر فائزاً في الانتخابات المرشح الذي يحوز على الأغلبية النسبية (أكثر الأصوات عدداً) من الأصوات الصحيحة التي أعطيت في الانتخابات، فإذا حصل مرشحان أو أكثر على أصوات صحيحة متساوية أجرت اللجنة (لجنة الفرز) القرعة فيما بينهم، ويعتبر فائزاً من تحدده القرعة)). وهو ما نصت عليه بعد ذلك المادة (٦٩) من قانون الانتخابات رقم (٢٧) لسنة ١٩٩٦، ثم المادة (١٠٥) من قانون الانتخابات رقم (١٣) لسنة ٢٠٠١.

وهكذا فإن نظام الفائز الأول هو الذي ظل مطبقاً خلال ثلاث دورات انتخابية جرت في الأعوام ١٩٩٣، ١٩٩٧، ٢٠٠٣.

وبرزت خلال فترة تطبيق هذا النظام العديد من النتائج السلبية منها:

١ – مجافاة العدالة، بسبب عدم التناسب بين الأصوات التي يحصل عليها الحزب والمقاعد التي يفوز بها، وكانت نتيجة ذلك سيطرة الحزب الحاكم (المؤتمر الشعبي العام) على أغلبية مقاعد البرلمان خلال الدورات الانتخابية الثلاث، مع أن المقاعد التي يحصل عليها هذا الحزب لا تتناسب مع الأصوات الممنوحة له، بل إن ما حصده من المقاعد يفوق كثيراً نسبة تلك الأصوات.

ففي انتخابات ١٩٩٣، حصل الحزب الحاكم على ١٢٢ مقعداً من إجمالي مقاعد مجلس النواب التي تبلغ ٣٠١ مقعد، أي بنسبة ٤١٪ من مقاعد البرلمان، وذلك مقابل حصوله على ٢٨٪ فقط من إجمالي عدد الأصوات الصحيحة للناخبين. وفي انتخابات ١٩٩٧، حصل الحزب الحاكم على ١٨٧ مقعداً، أي بنسبة ٦٢,٥٪ من مقاعد البرلمان، وذلك مقابل حصوله على ٤٣،٠١٪ فقط من إجمالي الأصوات الصحيحة للناخبين. وفي انتخابات ٢٠٠٣، حصد الحزب الحاكم ٢٢٩ مقعداً، أي

ما نسبته ٧٦٪ من مقاعد البرلمان، مقابل حصوله على ٥٧,٨٪ فقط من إجمالي الأصوات الصحيحة للناخبين(١).

٢ – ضآلة تمثيل المرأة في البرلمان: في ظل النظام الانتخابي القائم لم تتمكن المرأة من الوصول إلى البرلمان إلا بنسبة ضئيلة جداً، فمن بين ٣٠١ عضو من أعضاء البرلمان كانت هناك امرأتان فقط فازتا بعضويته في انتخابات ١٩٩٣، وامرأتان أيضا في انتخابات ١٩٩٧، ثم تقلصت هذه المشاركة إلى امرأة واحدة في انتخابات ٢٠٠٣(٢).

٣ – تكريس الهيمنة الاجتماعية التقليدية: في ظل الواقع الاجتماعي المتخلف المشتمل على بُنى تقليدية عتيقة قبلية وعشائرية، وفي ظل حالة الفقر والفاقة، وفي غياب إرادة سياسية للحكم تمتلك رؤية واضحة لتأسيس نظام ديمقراطي حقيقي؛ أضحى نظام الفائز الأول في إطار الدوائر الفردية آلية حاضنة لتكريس الهيمنة الاجتماعية لذوي الوجاهات القبلية والعشائرية وأصحاب رؤوس الأموال، حيث يقوم الحزب الحاكم بضم هؤلاء إلى صفوفه، فيصبح شيخ القبيلة أو التاجر هو القائد الحزبي في منطقته؛ فيضمن هؤلاء استمرار سيطرتهم الاجتماعية التقليدية، ويضمن الحزب الحاكم أصواتهم في المجلس النيابي، وكان من نتائج هذه الممارسة أن المناطق التي كانت قد تخلصت أو تخففت من الروابط القبلية والعشائرية باتت تشهد حركة إحياء مقصودة لهذه الروابط، في اتجاه يبدو معاكساً لمنطق التطور(٣).

٤ – غياب الأمل في إمكانية التداول السلمي للسلطة: أتاح نظام الفائز الأول في إطار الدوائر الفردية للحزب الحاكم الفرصة للتحكم بمسار الانتخابات وحسم نتائجها قبل إجرائها، من خلال جملة من الممارسات المؤثِّرة في العملية الانتخابية، تبدأ بهندسة الدوائر الانتخابية وتقسيمها وفقاً لمصلحة الحزب الحاكم، ثم بممارسة

---

(١) هذه البيانات منقولة عن: محمد حسين الفرح، ص ١٩٣-١٩٤، ٢٨٩، ٢٩٢؛ فيصل سلطان الصوفي، ص ٨٢؛ د عبد الجليل الصوفي، نتائج الانتخابات النيابية ٢٧ إبريل ٢٠٠٣، مؤشرات ودلالات، مجلة شئون العصر الصادرة عن المركز اليمني للدراسات الإستراتيجية، صنعاء، ع٢١، س٧، سبتمبر ٢٠٠٣، ص ٢٠٠؛ وانظر: التطور الديمقراطي في اليمن، تقرير المؤسسة الدولية للديمقراطية والانتخابات، ص ١٦.

(٢) انظر: عبد الناصر المودع، المشاركة السياسية للمرأة في انتخابات ٢٠٠٣ البرلمانية في اليمن، مجلة شئون العصر، مرجع سابق، ص ١١٤، ١٥٠.

(٣) انظر في هذا المعنى: التطور الديمقراطي في اليمن، مرجع سابق، ص ٨٢ - ٨٣.

الضغوط الاجتماعية على ذوي النفوذ الاجتماعي ورؤوس الأموال في الدائرة، واستخدام الرشوة الرسمية من خلال تقديم وعود من جانب الدولة بإقامة مشاريع خدمية في الفترة التي تسبق إجراء الانتخابات، وانتهاءً بتوظيف كل أجهزة الدولة ومواردها وقادة الوحدات الإدارية وهيبة الدولة لإنجاح مرشح الحزب الحاكم في الدائرة. وفي ظل هذه الأوضاع تفقد العملية الانتخابية معانيها، وتغدو الانتخابات مجرد إجراءات شكلية مظهرية لإضفاء مسحة عصرية تجمِّل صورة النظام الاستبدادي، ولا تشف عن بصيص أمل في إمكانية أن تقود إلى تداول سلمي للسلطة.

ثانياً – ملامح الواقع اليمني المؤثِّرة في اختيار النظام الانتخابي:

هناك مجموعة من الحقائق الموضوعية التي تشكل صورة الواقع اليمني في العصر الراهن، والتي ينبغي مراعاتها عند اختيار النظام الانتخابي الملائم لهذا الواقع، ونشير إليها فيما يلي:

١ – العصبية القبلية:

مايزال للعصبية القبلية تأثير بالغ في كثير من المناطق اليمنية، وهذه العصبية القائمة على أساس الولاء للقبيلة ولأعرافها بديلاً – وليس رافداً – للرابطة الوطنية وقيم المجتمع المدني الحديث؛ تتنافى بطبيعة الحال مع القيم الحضارية الحديثة في الدول المتمدنة، المبنية على مبدأ المواطنة المتساوية وسيادة حكم القانون.

ولا ريب أن استمرار هذه العصبيات القبلية يعيق عملية الاندماج الاجتماعي، ويعيق أيضاً أية محاولات لتأسيس الدولة المدنية الحديثة التي تحتكم هيئات الدولة فيها إلى الشرعية الدستورية والقانونية، ويعتمد المواطنون على الحماية القانونية التي تضمنها مؤسسات الدولة الإدارية والقضائية والأمنية، لا لحماية بُنى أخرى تقليدية قبلية أو عائلية توازي سلطات الدولة.

ومن ثم لا بد من البحث عن نظام انتخابي يتفهم وجود هذه العصبيات ويعمل على الحد من سطوتها وتأثيراتها، ويسهم في مساعي تهذيبها وتفكيكها، لا أن يكرِّس هذه العصبيات ويغري بممارستها ويشجِّع على استمرارها[١].

(١) انظر قريباً من هذا المعنى: التطور الديمقراطي في اليمن، تقرير المؤسسة الدولية للديمقراطية والانتخابات، مرجع سابق، ص ٨٣.

٢ – نفوذ الوجاهات الاجتماعية المحلية:

في ظل التكوين الاجتماعي القبلي، وبسبب من إرث تاريخي طويل لسيطرة بعض الأسر على زعامة القبائل؛ كانت هناك دائماً شخصيات اجتماعية تحتكر الوجاهة وتتوارثها، ولا تريد أن تتنازل عن أي من سلطاتها الناتجة عنها.

وفي إطار الممارسة السياسية الحديثة ووجود البرلمان المنتخب ترى هذه الوجاهات أنها الأحق بتمثيل قبيلتها في البرلمان. وقد نتج عن ذلك أن أفراداً من أسر محددة صاروا أعضاءً دائمين في البرلمان لكونهم فقط زعماء للقبائل التي ينتمون إليها حتى لو كان بعض هؤلاء يفتقدون للحد الأدنى من الشروط اللازمة لعضوية البرلمان، وهو ما يعني في النهاية إفراغ العملية الانتخابية من معانيها، وتصبح مجرد شكل وآلية حديثة ومعاصرة لإضفاء صورة خادعة لواقع سيطرة اجتماعية تقليدية تعيد إنتاج نفسها في ثوب جديد وتحت لافتات عصرية.

وقد لجأت بعض الأحزاب السياسية إلى استمالة هذه الشخصيات إلى صفوفها، ولكن في كثير من الأحيان تصبح هذه الأحزاب رهينة لإرادة هؤلاء الأفراد ومحاولة إرضائهم على حساب مبادئها وأفكارها، وعلى حساب فكرة بناء الدولة المدنية المؤسسية الحديثة، وبدلا من أن يتم توظيف هؤلاء لصالح مشروع الحزب ينجح هؤلاء في توظيف الحزب لصالح أهدافهم الخاصة(١).

وإذا ما أضفنا إلى سطوة الوجاهات القبلية نفوذ كبار الموظفين المدنيين والعسكريين وأصحاب رؤوس الأموال، في ظل الظروف الاجتماعية الراهنة؛ فإن علينا أن نتوقع طبيعة الممارسة الديمقراطية الناتجة عن هذا الوضع، وعلى نحو خاص طبيعة تمثيل المجلس النيابي للإرادة الحقيقية لجمهور الناخبين(٢).

---

(١) انظر قريباً من هذا المعنى: د. حسنين توفيق إبراهيم، الانتخابات البرلمانية والتطور الديمقراطي في الوطن العربي، سلسلة بحوث سياسية رقم (١١٣) مركز البحوث والدراسات السياسية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، ١٩٩٧، ص ٤١، ٥٠، ٧٧.

(٢) في دراسة للتركيبة الاجتماعية لمجلس النواب المنتخب عام ٢٠٠٣ تبين أن ٣٠٪ من أعضاء مجلس النواب هم من شيوخ القبائل، و٢٦٪ من التجار وأصحاب رؤوس الأموال، و٤٪ من العسكريين، و١٣٪ من أبناء شيوخ القبائل وأبناء القادة التقليديين الذين حصلوا على تعليم حديث، والذين يستمدون مكانتهم الاجتماعية من مكانة آبائهم وأسرهم، و ١٢٪ من الموظفين، و ٧٪ من أصحاب المهن الحرة، و٤٪ من الأكاديميين. انظر: أحمد عبد الله الصوفي، وآخرين، التحول الديمقراطي في اليمن، المعهد اليمني لتنمية الديمقراطية، صنعاء، ٢٠٠٣، ص ١٥٠.

٣ – انتشار الأمية في المجتمع:

تنتشر الأمية في المجتمع اليمني على نطاق واسع، وتبلغ نسبة الأفراد الأميين ٤٠,٧٪ من مجموع السكان (٢١,٣٪ نسبة الأمية من الذكور، ٦٠٪ من الإناث)[١]. ولا شك أن انتشار هذه الظاهرة على هذا النحو سيكون مؤثراً في قدرتهم على ممارسة حقوقهم السياسية، وعلى طبيعة هذه الممارسة، وحتى إذا ما اقتصر دورهم على مجرد المشاركة في العملية الانتخابية كناخبين، فإن هذه المشاركة تتطلب وجود نظام انتخابي يشجعهم على ممارسة دورهم الانتخابي ويلائم ظروفهم، فينبغي أن يكون نظاماً سهلاً وغير معقد، ولا يتطلب القدرة على القراءة والكتابة.

٤ – اتساع دائرة الفقر في المجتمع:

المجتمع اليمني من المجتمعات الفقيرة، بل هو من أشد المجتمعات فقراً، حيث يعيش ما نسبته ٣٤,٧٨٪ من المواطنين تحت خط الفقر[٢]. وهذا الواقع لا شك يمثل عائقاً لكثير من المواطنين أمام مشاركة سوية وفاعلة في العمل السياسي بوجه عام.

وفي إطار العملية الانتخابية فإن حالة الفقر هذه تشجع على انتشار ظواهر سلبية عديدة في الممارسة، منها ظاهرة شراء الأصوات والرشاوى الانتخابية. ومن ثم ينبغي عند اختيار النظام الانتخابي مراعاة مثل هذه الظواهر، ومحاولة البحث عن نظام انتخابي لا يتيح إمكانية لممارستها، أو يعيق مثل هذه الممارسة على الأقل.

٥ – وجود أحزاب سياسية أيديولوجية عريقة:

في اليمن تجربة حزبية عريقة نسبياً تعود إلى الأربعينيات من القرن الماضي، وإن ظلت هذه الأحزاب تعمل بصورة غير علنية في الشطر الشمالي من البلاد حتى قيام دولة الوحدة، أو في ظل نظام الحزب الواحد في الشطر الجنوبي منذ الاستقلال عن الاستعمار البريطاني وحتى قيام دولة الوحدة.

إن الوجود التاريخي لهذه الأحزاب السياسية الأيديولوجية، اليسارية والقومية، وذات التوجه الديني، قد فرض واقعاً اجتماعياً معيّناً من خلال تغلغل هذه الأحزاب داخل المجتمع ونخبه السياسية. بمعنى أن التعدد السياسي والإيديولوجي أصبح

---

(١) المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء، صنعاء، كتاب الإحصاء السنوي (٢٠٠٩) الصادر في ٢٠١٠/٦/١٣، والمتاح في:
http://www.cso-yemen.org/content.php?lng=arabic&id=545

(٢) المرجع السابق.

ظاهرة اجتماعية وحقيقة موضوعية راسخة من حقائق الواقع اليمني لا يمكن تجاوزها. فهذه الأحزاب تمثل قوى واتجاهات فعلية، ولها تواجدها وحضورها الملموس في المجتمع.

إن هذه التعددية السياسية القائمة الآن على هذا النحو والتي تكاد تختزل صورة التنوع الفكري القائم في المجتمع هي ظاهرة إيجابية في الحياة السياسية اليمنية، وينبغي رعايتها، وفي هذا الاتجاه ينبغي اختيار النظام الانتخابي الملائم لهذا الوضع، وبما يسهم في رعاية البنية الحزبية القائمة، ودعم التعددية الحزبية، وترشيد عمل الأحزاب؛ بتكريس ثقافة القبول بالتنوع والتعدد والاختلاف.

٦ – ضعف دور المرأة السياسي:

في ظل ظروف التخلف الاجتماعي التي طال أمدها عانت المرأة اليمنية من الإقصاء والتهميش، وتغييب دورها السياسي في المجتمع، ولا شك أن المرأة اليوم بحاجة إلى جهود استثنائية تأخذ بيدها وتمكنها من أن تنهض بدورها في إثراء الحياة السياسية والاجتماعية بوصفها نصف هذا المجتمع. ولكن في ظل الموروث الاجتماعي بثقافته الذكورية المتأصلة يصعب على النساء الدخول في منافسة مع الرجال في الانتخابات على قدم المساواة، بل لا بد من توفير آليات مناسبة تسمح بتمثيل مناسب للنساء في البرلمان، وهناك من النظم الانتخابية ما تسمح بتحقيق هذا الهدف دون غيرها من النظم الأخرى.

٧ – تجربة ديمقراطية ناشئة:

اليمن حديثة العهد بالنظام السياسي الديمقراطي التعددي، حيث لم يتم الاعتراف بالتعددية السياسية والحزبية إلا منذ قيام دولة الوحدة اليمنية في عام ١٩٩٠، وبعد عقدين من الممارسة بدا واضحاً أن التجربة لا تزال في بدايتها، وأن هناك عوائق كبيرة أمام نجاح هذه التجربة، بعد أن أضحت الانتخابات مجرد آلية شكلية مظهرية لإعادة إنتاج السلطة الحاكمة ذاتها، وهذا الواقع بحاجة إلى معالجات عديدة إحداها اختيار نظام انتخابي يراعي حالة الديمقراطية الناشئة ومجمل الظروف الأخرى في الواقع.

٨ – الاحتقان السياسي في المحافظات الجنوبية:

هذه ظاهرة حديثة برزت خلال السنوات القليلة الماضية – ونعتقد أنها مؤقتة – تولَّدت عن مشاعر سلبية أورثتها نتائج الحرب الأهلية عام ١٩٩٤، وعمَّقتها السياسات والممارسات الخاطئة للسلطة خلال السنوات التي أعقبت الحرب، ليس المجال هنا

لتفصيلها[1]. ونتج عن كل ذلك حالة احتقان سياسي دفعت بعض أبناء المحافظات الجنوبية وهم يسعون للخلاص من المعاناة، إلى التماس الحل في العودة إلى الدولة الشطرية التي كانت قائمة قبل ٢٢ مايو ١٩٩٠.

ونعتقد أنه لا ينبغي إغفال هذه الظاهرة القائمة، ومن المهم اختيار نظام انتخابي يسهم في معالجة حالة الاحتقان القائمة لدى المواطنين في هذه المحافظات، ويفتح أبواب الأمل لديهم في إصلاح سياسي يضمن تجسيد مبدأ المواطنة المتساوية، والحق في المشاركة السياسية، في ظل مبدأ التداول السلمي للسلطة؛ ومن ناحية أخرى يسهم في تحقيق الاندماج الاجتماعي بصورة أفضل.

ثالثاً – نظام القائمة النسبية هو الأكثر ملاءمة للواقع اليمني:

أشرنا آنفاً إلى تجربة تطبيق نظام الفائز الأول لانتخاب مجلس النواب اليمني خلال عقدين من الزمن في ثلاث دورات انتخابية. وبدت أمامنا مثالب عديدة لتطبيق هذا النظام، تتمثل أهمها في تكريس سيطرة الحزب الحاكم على البرلمان واستحواذه على أغلبية مقاعده بأصوات لا تتناسب مع هذه المقاعد التي حصل عليها، وتغييب المرأة عن المشاركة الحقيقية في البرلمان، ومنها أيضاً سيطرة ذوي الوجاهة والنفوذ والمال على مقاعد البرلمان على حساب وجود عناصر برلمانية كفأة، وتغييب الأمل في إمكانية حصول تداول سلمي للسلطة.

وعند الأخذ بعين الاعتبار الظروف الموضوعية للواقع اليمني التي أشرنا إليها للتو، والتي ينبغي مراعاتها عند اختيار النظام الانتخابي؛ يبدو أن نظام الفائز الأول ليس هو النظام الانتخابي المناسب لهذا الواقع، ولا بد من البحث عن نظام انتخابي آخر يمكن له أن يتعامل بصورة إيجابية مع هذه الظروف الموضوعية للواقع اليمني. ونعتقد أن نظام القائمة النسبية هو النظام الانتخابي الأكثر ملاءمة لهذا الواقع في العصر الراهن.

ومن خلال دراستنا لآليات عمل نظام القائمة النسبية، نعتقد أن الصورة الملائمة من هذا النظام للواقع اليمني تتمثل في جعل البلاد دائرة انتخابية واحدة، وإجراء الانتخابات من خلال قوائم حزبية مغلقة، مع تحديد حد أدنى من الأصوات لإمكانية

(١) انظر: مقال د. عبد الرشيد عبد الحافظ، الحراك في المحافظات الجنوبية... محاولة للفهم، في صحيفة النداء، صنعاء، ع٢٣٥، الصادرة في ٢٠١٠/٥/٣؛ وصحيفة الوحدوي، صنعاء، ع ٨٧٨، الصادرة في ٢٠١٠/٥/١١، والمتاح أيضاً في موقع كل من الصحيفتين على شبكة الإنترنت.

دخول أي قائمة إلى البرلمان، وعلى أن يتم توزيع المقاعد المتبقية وفقاً لطريقة الباقي الأكبر.

ونورد فيما يلي المبررات التي قادتنا إلى اختيار نظام القائمة النسبية بالقيود التي حددناها هنا:

١ – إن نظام القائمة النسبية هو النظام الانتخابي الذي يحقق التمثيل العادل والمتساوي لجموع الناخبين، من خلال تناسب عدد المقاعد التي يحصل عليها الحزب مع عدد أصوات الناخبين التي مُنحت لهذا الحزب.

٢ – إن هذا النظام هو نظام سهل وغير معقد ويناسب حال كثير من الناخبين الأميين، ولا يتطلب سوى التأشير أمام رمز الحزب الذي سيصوت له.

٣ – يسهم هذا النظام في تكريس الاندماج الاجتماعي وتعميق الوحدة الوطنية، حيث يتيح هذا النظام للناخب إبداء رأيه في المرشحين على مستوى الدولة كلها. وسيكون ذهن الناخب هنا منشغلاً بأفكار كبرى مرتبطة بهموم الوطن كله، بدلاً من أن يظل حبيس فكرة مصلحية صغيرة محصورة في دائرة ضيقة، ومما ييسر الوصول إلى هذا الهدف عدم وجود انقسامات عرقية أو دينية عميقة في المجتمع اليمني، ولكن حتى في المجتمعات الأخرى التي توجد فيها هذه الانقسامات فإن القوائم الحزبية الجامعة لهذه الفئات يمكن أن تحقق هذا الهدف على نحو أفضل بكثير مما يمكن أن يحققه نظام الفائز الأول في دوائر فردية، كما أن وجود أحزاب تمثل هذه الفئات وتحقق لها تمثيل عادل هو أمر يسهم في تحقيق الاستقرار الاجتماعي ويسمح بتحقيق اندماج اجتماعي على أسس سليمة.

٤ – يمكن لهذا النظام أن يخرجنا من مأزق احتكار بعض الأفراد لعضوية البرلمان في دوائر معينة يعتمدون فيها على وجاهتهم، حيث لن يكون كافياً لهؤلاء الاعتماد فقط على العصبية القبلية أو العائلية أو على وضع التبعية الذي يفرضونه قسراً على الناخبين التابعين لسلطاتهم الاجتماعية أو الإدارية. فعندما تتسع الدائرة الانتخابية على مستوى الدولة كلها، يصبح فوز هؤلاء اعتماداً على وجاهتهم وهيمنتهم في مناطقهم غاية في الصعوبة إن لم يكن مستحيلاً. وفي الوصول إلى هذه النتيجة فائدة مزدوجة، فإلى جانب كسر احتكار بعض الأفراد والأسر لتمثيل الدائرة في البرلمان – وكثير من هؤلاء لا يكونون مؤهلين للقيام بأداء دور حقيقي وفاعل في البرلمان – فإن في هذه النتيجة فائدة اجتماعية بتحرير الناخبين من سطوة السيطرة الاجتماعية القائمة، إلى جانب المساهمة في خلق وعي اجتماعي بمبدأ المواطنة المتساوية، وشعور كل فرد بذاته وقيمته ودوره في الحياة العامة.

٥ – سيتيح هذا النظام للأحزاب السياسية اختيار مرشحيها وفق أسس سليمة تعتمد على القدرة والكفاءة ودرجة الانضباط، ويحررها من أية ضغوط تواجهها من بعض ذوي النفوذ الاجتماعي؛ وهذا سيؤدي إلى اختيار مرشحين فاعلين قادرين على أداء الدور المنوط بهم في البرلمان على أكمل وجه، وهو ما سيسهم في رقي مستوى العمل البرلماني.

٦ – سيسهم هذا النظام في الارتقاء بالأداء الإعلامي للأحزاب السياسية، حيث سيكون على الأحزاب أن توجه خطابها الإعلامي إلى عموم أبناء الوطن، وهذا ما سيدفعها إلى تبني خطاب يركز على القواسم المشتركة التي تهم كل أبناء الوطن بدلاً من مخاطبة فئات محدودة في منطقة معينة بقضايا خاصة تتعلق بهذه المنطقة وحدها، وهذا يؤدي إلى جعل أفق هذه الأحزاب أكثر ارتباطاً بالهموم والقضايا الوطنية الكبرى بدلاً من تسخير طاقاتها لقضايا جزئية محلية تكرس الجهوية والمناطقية والعصبيات الضيقة.

٧ – مع أن هناك أحزاباً سياسية عريقة نسبياً في البلاد، إلا أن هذه الأحزاب تواجه واقعاً اجتماعياً متخلفاً يشجع الأفراد على الانزواء في تكوينات مناطقية قبلية ضيقة معيقة لعملية الاندماج الاجتماعي ومناهضة للروح الوطنية الجامعة، وهذا الواقع المتخلف يؤثر سلبياً على تماسك الأحزاب ذاتها وعلى وحدة الفكر والانسجام والتعاضد الداخلي لديها، ولا شك أن هذا النظام الانتخابي سيسهم في الحد من ظواهر العصبية المناطقية والقبلية، ويدعم تماسك الأحزاب ويحفز الأعضاء على التخفف من ضغوط العصبيات الضيقة، والالتقاء تحت لواء الفكرة التي يتبناها الحزب على مستوى الوطن كله.

٨ – إن التاريخ الطويل من ممارسات أنظمة الحكم الفردية والاستبدادية لقرون عدة خلت، وغياب ثقافة القبول بالتعدد والتنوع والاختلاف قد ترك بصماته واضحة على الوعي والسلوك الاجتماعي؛ يصبح معه النزوع إلى التسلط والاستبداد ديدن كل من يعتلي كرسي السلطة بأي طريق كان، وهذا يقتضي إيجاد حلول عملية يمكن بها مواجهة هذا الواقع. ونعتقد أن من أهم المعالجات هو السعي إلى تفتيت السلطة، وعدم تركيزها في يد فرد أو حزب واحد، وفي هذا السبيل نعتقد أن تشجيع وجود أحزاب كثيرة قوية وفاعلة وعدم حصرها في حزبين كبيرين يتناوبان على السلطة، هو أمر مطلوب في هذه المرحلة، بحيث يكون تشكيل حكومة ائتلافية أمراً لا مفر منه، إن وجود أحزاب مؤتلفة في السلطة سيخلق نوعاً من التوازن، ويوفر إمكانية وجود درجة أعلى من الشفافية في عمل الحكومة وأجهزتها الإدارية، وهو أمر لازم لإمكانية المراقبة والمحاسبة.

بتعبير آخر نعتقد أن وجود ائتلاف حاكم هو الأفضل لظروف الواقع اليمني في العصر الراهن ولفترة انتقالية طويلة نسبياً، حيث لا يكون متاحاً لحزب واحد الانفراد بتقرير السياسات، بل يشعر كل حزب أنه مطالب بإقناع شركائه في الائتلاف بالسياسات التي يقترحها؛ وهذا ما يرشِّد سياسات الحكومة، ويحقق الشفافية في ممارستها لعملها، ويرسخ الممارسة الديمقراطية.

ولا ريب أن نظام القائمة النسبية هو الذي يمكن أن يرعى وجود أحزاب متعددة وليس نظام الفائز الأول الذي يساعد على وجود الثنائية الحزبية، أي أن يتناوب على السلطة حزبان كبيران(١).

٩ – سيسهم هذا النظام في ترسيخ قواعد الديمقراطية الناشئة في البلاد وتفعيل العمل السياسي من خلال شعور الناخبين بأن أصواتهم ستكون مؤثرة وستؤتي ثمارها في فوز مرشحي قائمة الحزب الذي يؤيدونه. وعلى عكس حال الواقع القائم اليوم من أن الكثير من الناخبين يعزفون عن المشاركة في الانتخابات لقناعتهم بعدم إمكانية فوز المرشح أو الحزب الذي يؤيدونه، وهو ما يؤدي بهم إلى اتخاذ موقف سلبي من الانتخابات منذ البداية.

١٠ – يسهم نظام القائمة النسبية في سد منافذ إفساد العملية الانتخابية بواسطة الأموال والرشاوى الانتخابية، وهو أمر له أهمية كبيرة في الواقع اليمني الذي ينتشر فيه الفقر، ويكون الطريق ممهداً لوجود ظاهرة شراء أصوات الناخبين، ففي ظل نظام القائمة النسبية واتساع الدائرة الانتخابية لا تكون هناك إمكانية لانتشار هذه الظاهرة.

١١ – في ظل نظام القائمة النسبية يمكن للأحزاب السياسية أن تضم في قوائمها عدداً مناسباً من النساء يسمح بتمثيل مقبول للمرأة في البرلمان، ونعتقد أن هذا هو السبيل الأمثل لضمان مشاركة المرأة في البرلمان، وهو يفضل كثيراً نظام (الكوتا) من خلال تخصيص دوائر معينة تتنافس عليها النساء فقط، والذي يثير كثيراً من الإشكالات الدستورية من حيث إن هذه الوسيلة تمثل افتئاتاً على مبدأ المساواة

(١) انظر: د. سليمان الطماوي، النظم السياسية والقانون الدستوري، دار الفكر العربي، القاهرة، ١٩٨٨، ص ٢٦٤؛موريس ديفرجيه، الأحزاب السياسية، نقله إلى العربية علي مقلد وعبد الحسن سعد، دار النهار، بيروت، ط ٤، ١٩٨٣، ص ٢٥٢.وجاء فيه: ((من المؤكد أن التمثيل النسبي يتفق دائماً مع التعددية الحزبية، ففي أي بلد في العالم لم يولِّد النظام النسبي الثنائية، ولا ساعد على استمرارها)).

وتكافؤ الفرص الذي يقرره الدستور للرجل والمرأة في حق الترشح، إلى جانب الصعوبة العملية في تحديد الدوائر التي تخصص للنساء فقط وما قد يرافق ذلك من إشكالات كثيرة(١).

وفي ظل نظام القائمة النسبية توضع الأحزاب أمام مسؤولياتها وتختبر إرادتها وجديتها في إشراك النساء وإتاحة المجال أمامهن لدخول البرلمان.

١٢- يمكن لنظام القائمة النسبية أن يسهم – إلى جانب إصلاحات سياسية أخرى – في معالجة حالة الاحتقان السياسي القائمة في المحافظات الجنوبية، من خلال وجود مشروع سياسي وطني يستوعب أبناء الوطن جميعا، ويسمح بالشراكة الوطنية الحقيقية، وإمكانية التداول السلمي للسلطة، في ظل انتخابات نزيهة وعادلة.

إن نظام القائمة النسبية على أساس الدائرة الوطنية الكبرى سيسهم في تكريس الشعور بالمشاركة الحقيقية في إدارة شئون الدولة من خلال إحساس الناخب بأهمية صوته في ترجيح كفة قائمة انتخابية تمثل البلاد كلها. كما أن تحول الدعاية الانتخابية من التركيز على قضايا محلية في إطار الدائرة الفردية إلى التركيز على القضايا الوطنية المشتركة سيسهم في تجاوز أي دعوات فئوية ضيقة.

وبالإضافة إلى ذلك فإن هذا النظام الذي يحقق العدالة التناسبية بين الأصوات والمقاعد يمكن أن يخلق شرعية مقبولة ناتجة عن وجود تمثيل متوازن لكل القوى والاتجاهات السياسية الفاعلة في البلاد، وهو سبيل آمن لترسيخ المصالحة الوطنية(٢).

خاتمة:

من خلال استعراض مختلف أشكال النظم الانتخابية، والتعرف على مزايا وعيوب كل منها، وبعد إنعام النظر في أحوال الواقع اليمني؛ انتهت هذه الدراسة إلى أن نظام القائمة النسبية وفق المعالم والضوابط التي حددتها الدراسة هو النظام الأكثر ملاءمة للواقع اليمني في العصر الراهن.

---

(١) انظر: ستينا لارسرود، وريتا تافرون، التصميم من أجل المساواة: النظم الانتخابية ونظام الكوتا: الخيارات المناسبة والخيارات غير المناسبة، تعريب: عماد يوسف، المؤسسة الدولية للديمقراطية والانتخابات، ٢٠٠٧، ص ١٥.

(٢) وهذا ما أشار إليه تقرير المؤسسة الدولية للديمقراطية والانتخابات: التطور الديمقراطي في اليمن حيث يرى أن من وسائل المصالحة الوطنية وجود ((النظام الانتخابي العادل الذي يجعل نتائج الانتخابات محققة لشرعية مقبولة، أي أن تأتي نتائج التمثيل في مجلس النواب مساوية لحجم الأصوات التي يحصل عليها الحزب، ومجسدة لتمثيل المصالح المتباينة والمواقف والأيديولوجيات المختلفة على امتداد الساحة الوطنية))، التقرير ص ٨٤.

وإذا كانت هذه الدراسة قد راهنت على ملاءمة نظام القائمة النسبية للانتخابات اليمنية على النحو الذي بررته في ثناياها؛ إلا أن ما ينبغي التأكيد عليه هنا هو أن هذا النظام وإن كان هو الأكثر ملاءمة للواقع اليمني اليوم، فإن ذلك لا يعني أن مجرد تطبيقه سيفضي إلى إجراء انتخابات سليمة وجيدة، مثلما أن تطبيق النظام الانتخابي الملائم ليس وحده ما سيحل إشكالية الممارسة الديمقراطية برمتها.

إذ إن ما ينبغي إدراكه هو أن هذا النظام الانتخابي الملائم سيكون بحاجة إلى بيئة مساعدة تحتضنه وتتيح له فرصة أداء دوره بصورة مناسبة، وتتعلق هذه البيئة بوضع الأحزاب السياسية التي تنشط في الواقع، ودور الإدارة الانتخابية، وسلوك السلطة الحاكمة، والوعي الاجتماعي العام.

ففيما يتعلق بالأحزاب السياسية: يتطلب نظام القائمة النسبية وجود أحزاب متماسكة تمتلك بنية مؤسسية حقيقية قادرة على تجسيد الممارسة الديمقراطية داخلها بصورة تمكِّن أكفأ عناصر هذه الأحزاب من الوصول إلى الهيئات القيادية في الحزب، وفي اختيار ممثليها في سلطات الدولة المختلفة، كما يتطلب هذا النظام وجود قدر عالٍ من الوعي لدى أعضاء الحزب بأيديولوجية الحزب والأفكار التي يتبناها حتى يمكن لهم نشر أفكار الحزب وكسب الأنصار للسياسات التي يتبناها ومن ثم التأييد لقائمة مرشحيه. أما في ظل وجود الأحزاب المترهلة، أو تلك التي تفتقر إلى الديمقراطية الداخلية وتحتكر فيها أقلية من الأفراد المناصب القيادية بصورة دائمة، فإن نظام القائمة النسبية – الذي يجعل للحزب السيطرة الكاملة على مرشحيه في الانتخابات – ربما يقود إلى تغييب الإرادة الشعبية، وإفساد الحياة السياسية برمتها، من خلال رسم صورة تبدو ديمقراطية لكنها في الحقيقة تخفي واقع الممارسة الديكتاتورية الناتجة عن احتكار قلة من الأفراد لسلطة القرار في الأحزاب السياسية ومن ثم في المجتمع بصورة عامة.

وفيما يتعلق بالإدارة الانتخابية يحتاج تطبيق النظام الانتخابي الملائم إلى إدارة انتخابية على درجة عالية من الكفاءة، تمارس عملها بشفافية كاملة.

وإلى جانب ذلك فإن نجاح هذا النظام الانتخابي بأداء دوره يتطلب وجود ضمانات قانونية وفعلية لإمكان إجراء انتخابات نزيهة، سواء من خلال توفر إرادة سياسية رشيدة لدى السلطة الحاكمة أو من خلال ضمانات قانونية وواقعية تحرسها إرادة شعبية ورأي عام فاعل يضمن نزاهة الانتخابات.

كما أن قيام النظام الانتخابي المختار بأداء دوره بصورة جيّدة مرهون بتوفر قدر مناسب من الوعي لدى الناخبين، حيث لن يكون أساس اختيار الناخب لمرشحيه

معرفته الشخصية بهم، بل بقدرته على التمييز والمقارنة والترجيح بين برامج الأحزاب السياسية المختلفة.

وفي النهاية فإن علينا الاعتراف بأن النظام الانتخابي الملائم لن يكون هو الوصفة السحرية التي تعالج إشكالية الممارسة الديمقراطية في الواقع، فلا يمكن اختزال النظام السياسي الديمقراطي في الانتخابات حتى ولو كانت نزيهة وسليمة، ذلك أن ترسيخ الممارسة الديمقراطية السليمة هي عملية معقدة تتداخل وتؤثر فيها عوامل عديدة ثقافية واجتماعية وتاريخية وغيرها من العوامل المرتبطة بواقع المجتمع ليست الانتخابات إلا خاتمة لها.

المصادر

أولاً – الكتب:

١ – **أحمد عبد الله الصوفي**، وآخرون، التحول الديمقراطي في اليمن، المعهد اليمني لتنمية الديمقراطية، صنعاء، ٢٠٠٣.

٢ – **أندرو رينولدز** وآخرون، أشكال النظم الانتخابية، تعريب أيمن أيوب، المؤسسة الدولية للديمقراطية والانتخابات، ٢٠٠٧.

٣ – **جاي س. جودوين جيل**، الانتخابات الحرة والنزيهة، ترجمة: أحمد منيب، الدار الدولية للاستثمارات الثقافية، القاهرة، ط١، ٢٠٠٠.

٤ – **د. حسنين توفيق إبراهيم**، الانتخابات البرلمانية والتطور الديمقراطي في الوطن العربي، سلسلة بحوث سياسية رقم (١١٣)، مركز البحوث والدراسات السياسية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، ١٩٩٧.

٥ – **زياد ماجد**، وآخرون، التطور الديمقراطي في اليمن، تقرير حول: تعزيز مشاركة المرأة في السياسة، وتنمية الأحزاب السياسية، وتطور العمليات الانتخابية، التنسيق والتحرير: زياد ماجد، معدو التقارير: حورية مشهور، ود. عبد العزيز الكميم، المؤسسة الدولية للديمقراطية والانتخابات، ٢٠٠٥.

٦ – **د. سليمان الطماوي**، النظم السياسية والقانون الدستوري، دار الفكر العربي، القاهرة، ١٩٨٨.

٧ – **د. عادل مجاهد الشرجبي**، أزمة التحول الديمقراطي في اليمن، مؤسسة العفيف الثقافية، صنعاء، ط١، ٢٠٠٦.

٨ – **د. عبد الجليل عبد الفتاح الصوفي**، الانتخابات اليمنية، مؤسسة أبرار، صنعاء، ٢٠١٠.

٩ – **عبدو سعد وعلي مقلد وعصام نعمة إسماعيل**، النظم الانتخابية، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، ط١، ٢٠٠٥.

١٠ – **د. عفيفي كامل عفيفي**، الانتخابات النيابية وضماناتها الدستورية والقانونية، دار الجامعيين لطباعة الأوفست والتجليد، بدون تاريخ أو مكان طبع.

١١ – **فرانشسكا بيندا** وآخرون، التحول نحو الديمقراطية، الخيارات الرئيسية في عملية التحول الديمقراطي في العراق، المؤسسة الدولية للديمقراطية والانتخابات، ٢٠٠٥.

١٢ – **فيصل سلطان الصوفي**، الانتخابات النيابية، أرقام ودلالات، كتاب الميثاق رقم ٣، الصادر عن صحيفة الميثاق، صنعاء، ٢٠٠٣.

١٣- **محمد حسين الفرح**، انتخابات اليمن البرلمانية والرئاسية متعددة الأحزاب، مركز عبادي للدراسات والنشر، صنعاء، ط١، ٢٠٠٥.

١٤- **د. مصطفى أبو زيد فهمي**، الوجيز في القانون الدستوري والنظم السياسية، دار المطبوعات الجامعية، الإسكندرية، ١٩٩٩.

١٥- **موريس ديفرجيه**، الأحزاب السياسية، نقله إلى العربية علي مقلد وعبد الحسن سعد، دار النهار، بيروت، ط ٤، ١٩٨٣.

ثانياً - الأبحاث والمقالات:

١ - **ستينا لارسرود، وريتا تافرون**، التصميم من أجل المساواة: النظم الانتخابية ونظام الكوتا: الخيارات المناسبة والخيارات غير المناسبة، تعريب: عماد يوسف، المؤسسة الدولية للديمقراطية والانتخابات، ٢٠٠٧.

٢ - **د. عبد الجليل الصوفي**، نتائج الانتخابات النيابية ٢٧ إبريل ٢٠٠٣، مؤشرات ودلالات، مجلة شئون العصر الصادرة عن المركز اليمني للدراسات الإستراتيجية، صنعاء، ع٢١، س٧، سبتمبر ٢٠٠٣.

٣ - **عبد الناصر المودع**، المشاركة السياسية للمرأة في انتخابات ٢٠٠٣ البرلمانية في اليمن، مجلة شئون العصر، المصدر السابق.

٤ - **د. علي الصاوي وكريم السيد**، النظم الانتخابية في البلاد العربية، في: النظم الانتخابية بين مصر والعالم، مجموعة بحوث من إصدار كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، تحرير د. عالية المهدي ود. محمد مصطفى كمال، ٢٠٠٠٣.

٥ - **د. كريستوف هارتمان**، النظم الانتخابية المقارنة، التجربة الألمانية، في: النظم الانتخابية ما بين مصر والعالم، المصدر السابق.